

التقرير السنوي

2017



BTS BANK

البنك التونسي للتضامن

BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ

الفهرس

3	ا. تقديم البنك
7	اا. النشاط
8	1. التمويل
9	تمويل المشاريع الصغرى
18	الصيرفة الإسلامية
21	تمويل جمعيات القروض الصغيرة
25	2. الإستخلاص
26	قروض المشاريع الصغرى
29	جمعيات القروض الصغيرة
30	ااا. الأنشطة المساندة
31	1. التنظيم والنظام المعلوماتي
32	2. الموازنة الإجتماعية
35	اا. أهم مؤشرات النتائج المالية لسنة 2017
37	ا. القوائم المالية لسنة 2017
38	1. القوائم المالية
42	2. تحليل القوائم المالية لسنة 2017
49	ا. تقريراً مراقبي الحسابات لسنة 2017
50	1. التقرير العام
57	2. التقرير الخاص
62	ا. تقرير نشاط هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2017
66	ا. قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2017

I. تقديم البنك

التونسي للتضامن

البنك التونسي للتضامن

تاريخ التأسيس:	22 ديسمبر 1997
رأس المال:	40 000 000 دينار
المقر الاجتماعي:	56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البليديير
المساهمة العمومية في رأس المال:	54%
الهاتف:	71 844 040
الفاكس:	71 845 537
موقع الواب:	www.bts.com.tn
البريد الإلكتروني:	bts@bts.com.tn
السجل التجاري:	B1162031997
المعرف الجبائي:	614662 X A M 000
الغرض الاجتماعي:	بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية
عدد الفروع:	25 في كافة الولايات
عدد الموظفين:	289
نشاط التمويل:	• تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى • الصيرفة الإسلامية • تمويل جمعيات القروض الصغيرة

مجلس الإدارة

السيد محمد كعنيش	رئيس مجلس الإدارة:
السيدة نجوى بالحاج	الأعضاء:
السيدة أمال الزاوي	
السيد التيجاني علجان	
السيد رشيد الصغير	
السيد نجيب الخبوشي	
السيد رضا الخلفاوي	ممثل صغار المساهمين:
السيد حبيب الحضيري	أعضاء مستقلين:
السيد حمادي بن خدومة	

مراقب الدولة:

• السيد سفيان بوراوي

مراقبي الحسابات:

• السيد يحي رواتي عن مجمع مكتي فيناكو وأ ب س

• السيد خالد ثابت عن مكتب إيماك

هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية:

• السيد منير التليلي

• السيد محفوظ الباروني

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع :

31 ديسمبر 2017

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ	%
الدولة	1 550 933	15 509 330	38,78
الأشخاص المعنويون العموميون	600 100	6 001 000	15,00
الأشخاص المعنويون الخواص	252 200	2 522 000	6,30
الأشخاص الطبيعيون (قطاع الخاص)	1 596 767	15 967 670	39,92
المجموع	<u>4 000 000</u>	<u>40 000 000</u>	<u>100,00</u>

• المساهمة العمومية: 53,78%

• مساهمة القطاع الخاص: 46,22%

شروط المشاركة في الجلسات العامة العادية:

(الفصل عدد 35 من القانون الأساسي للبنك التونسي للتضامن)

يمكن لكل مساهم يمتلك بمفرده على الأقل 10 أسهم أو تم تفويضه من طرف عدد من المساهمين يمتلكون على الأقل هذا العدد من الأسهم حضور إجتماعات الجلسة العامة أو إنابة من يمثلهم شريطة ترسيم اسمه بدفتر الشركة قبل الموعد المقرر لعقد الاجتماع بخمسة أيام، ويتم الاستدعاء إلى الجلسة العامة بالطرق القانونية.

II. النشاط

التمويل

1. تمويل المشاريع الصغرى

2. الصيرفة الإسلامية

3. جمعيات القروض الصغيرة

1. تمويل المشاريع الصغرى

المصادقات خلال سنة 2017:

- عدد المصادقات: 13165 قرض

- مبلغ القروض: 164,3 مليون دينار

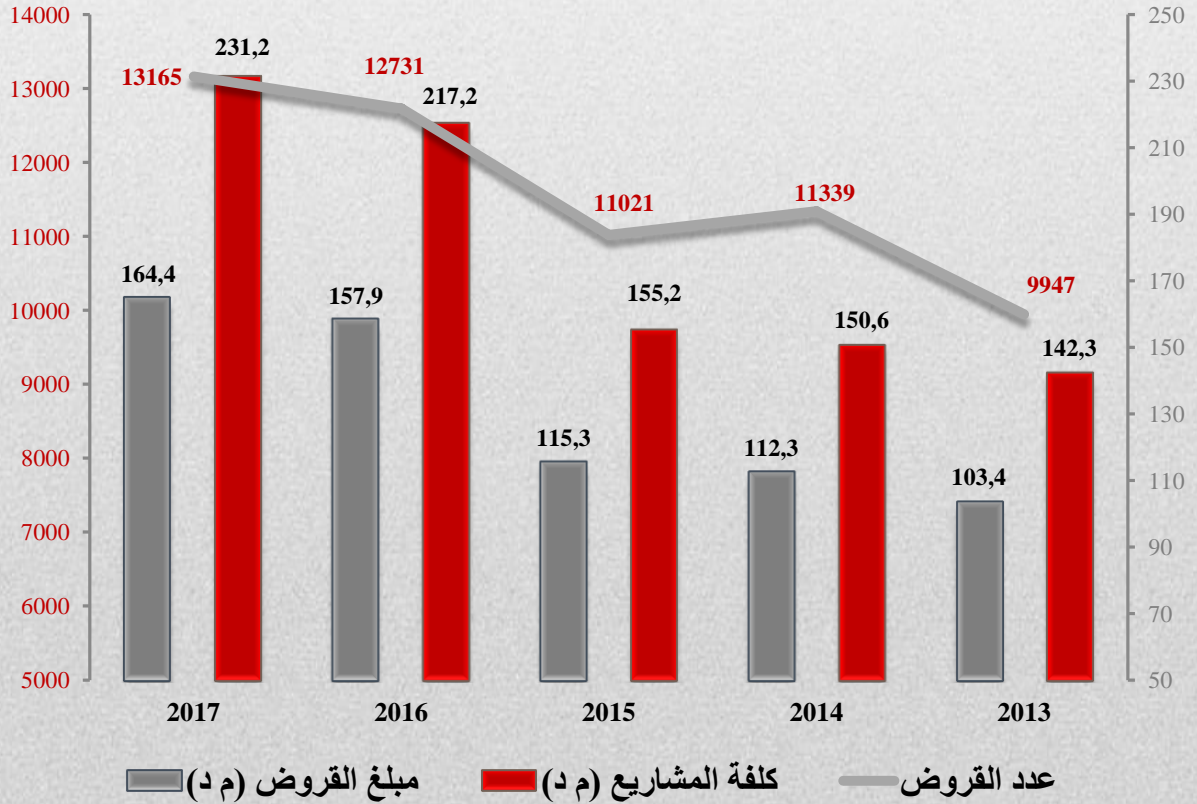
- كلفة المشاريع: 231,2 مليون دينار

- إحدائات مواطن الشغل المرتقبة: 21167 مواطن شغل

تجاوز البنك لأول مرة سقف 13 ألف قرض في السنة

معدل التطور السنوي لعدد المصادقات (2017-2013): 7,5%

معدل التطور السنوي لمبلغ القروض (2017-2013): 13,1%



التمويلات الجمالية للبنك إلى موفى سنة 2017:

179 232

عدد القروض:

1 373,5 م د

مبلغ القروض:

1 950,9 م د

كلفة المشاريع:

10,885 أد

معدل كلفة المشروع:

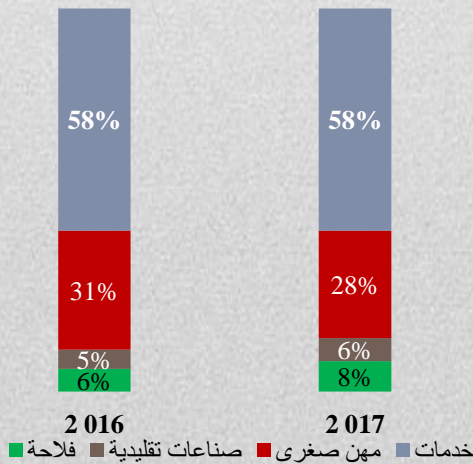
أهم المؤشرات لسنة 2017

تطور توزيع المصادقات حسب القطاعات الإقتصادية:

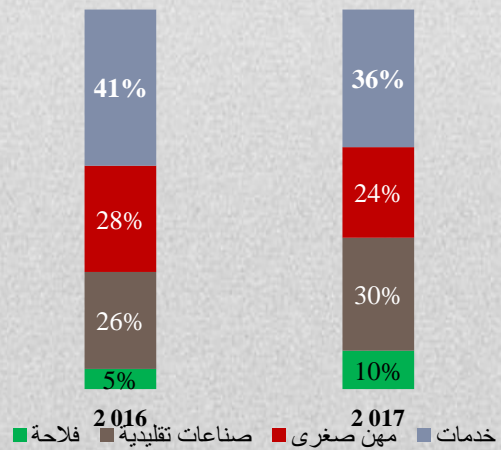
2017		
الكلفة	مبلغ القروض	عدد القروض
17,8	12,1	1 329
14,2	11,8	3 920
65,9	44,7	3 142
133,3	95,8	4 774
231,2	164,4	13 165

2016			(المبلغ بم د)
الكلفة	مبلغ القروض	عدد القروض	
12,5	8,1	670	فلاحة
12,1	10,3	3 262	صناعات تقليدية
67,4	47,3	3 564	مهن صغرى
125,1	92,2	5 235	خدمات
217,2	157,9	12 731	المجموع

كلفة المشاريع

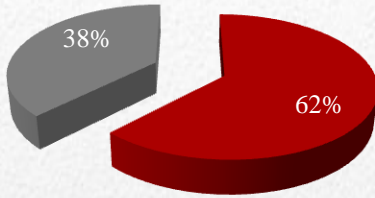


عدد القروض



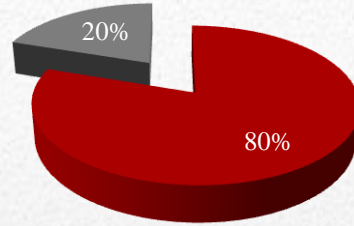
حصة حاملي الشهادت العليا خلال سنة 2017

كلفة المشاريع



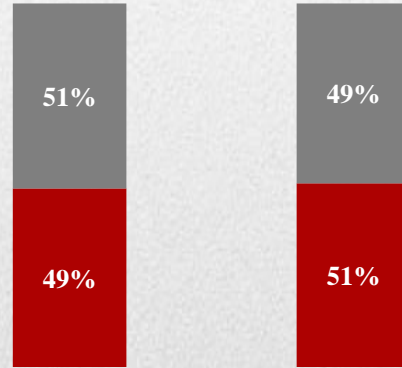
■ حاملو شهادت عليا ■ مستويات تعليمية أخرى

عدد المصادقات



■ حاملو شهادت عليا ■ مستويات تعليمية أخرى

تطور حصة الجهات الداخلية

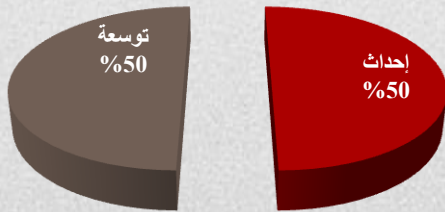


2016

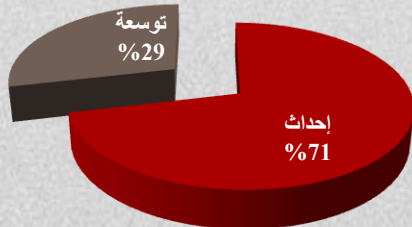
2017

■ الجهات الداخلية ■ الجهات الأخرى

الأولوية لتمويل مشاريع جديدة مع دعم المشاريع الموجودة:

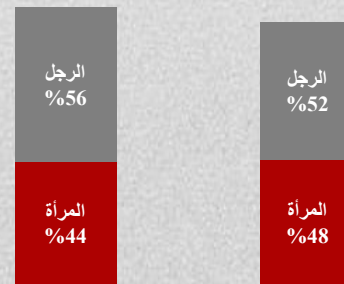


عدد القروض



كلفة المشاريع

تطور حصة المرأة من القروض



2016

2017

إنجاز المشاريع والصفوعات

تم خلال سنة 2017 إنجاز 15278 مشروع مقابل 15128 مشروع خلال سنة 2016 بمبالغ جمالية تناهز 174,3 م,د مقابل 183,6 م,د :

تطور نسق إنجاز المشاريع وصرف القروض

2017		2016		المبلغ بم د
مبلغ القروض	العدد	مبلغ القروض	العدد	نوعية القروض
96,638	4 441	129,618	5 546	قروض متوسطة المدى
42,966	5 123	22,373	4 700	دعم الأموال الذاتية (1)
-	-	3,847	515	دعم المشاريع التي تمر بصعوبات
22,913	5 270	16,517	4 047	قروض قصيرة المدى
11,74	444	11,195	320	تمويل بالمرابحة
174,257	15 278	183,55	15 128	المجموع

(1) اعتماد الانطلاق + برامج دعم الأموال الذاتية

مصادقات على تمويل المشاريع الصغرى خلال سنة 2017

حسب البرامج

التمويل الذاتي للباعثين	موارد تصرف لحساب	موارد البنك	كلفة الإستثمارات	(المبلغ بالألف دينار) البرنامج
25 954	7 933	94 918	128 805	البرنامج العادي للبنك
-	10 118	20 542	30 660	ق مالية 2015 (فصل 6)
5 026	1 240	16 213	22 479	تمويل إسلامي (مراجعة)
245	-	2 205	2 450	تمويل إسلامي (إجارة)
2 881	2 964	14 205	20 050	ق مالية 2017 (فصل 11)
-	9 758	-	9 758	أموال متداول ص تقليدية
-	6 695	1 966	8 661	برنامج "رايدة" وزارة المرأة
-	2 471	2 316	4 787	شركة فسفاط قفصة
358	624	1 468	2 449	برنامج الأمم المتحدة التنموية بالجنوب التونسي
-	368	777	1 145	صندوق الصداقة القطري
*34 463	42 171	154 610	231 244	المجموع

*منها في إطار تدخلات آليات توفير التمويل الذاتي :

- اعتماد الإنطلاق: 24,215 م د
- برامج المسؤولية المجتمعية للشركات البترولية: 0,521 م د

البرامج الخصوصية لتمويل المشاريع الصغرى

1. برنامج تمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات إقتصادية

-محتوى البرنامج:

رصدت الدولة في إطار قانون المالية لسنة 2017 (الفصل 11) إعتمادات مالية (50 م د) لتمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات إقتصادية وقروض موسمية فلاحية عن طريق البنك التونسي للتضامن. وذلك بالشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والديوان الوطني للصناعات التقليدية.

وتتمثل أهم مكونات البرنامج في العناصر التالية:

- المنظومات الاقتصادية في القطاع الفلاحي
 - المنظومات الاقتصادية في قطاع الصناعات التقليدية
 - القروض الموسمية في القطاع الفلاحي .
- وتقدر الإعتمادات المحالة إلى البنك بـ 33,333 م د موزعة كما يلي:
- بعنوان منظومات اقتصادية: 26,666 م د
 - بعنوان قروض موسمية : 6,667 م د.

-إنجازات سنة 2017

- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: 1344
- كلفة الإستثمارات: 20,050 م د

البرامج الخصوصية لتمويل المشاريع الصغرى

2- برنامج الأمم المتحدة للتنمية لبعث المشاريع الصغرى بولايات الجنوب التونسي

-محتوى البرنامج:

يتمثل البرنامج في تركيز بيئة محلية مشجعة على الإستثمار وبعث المؤسسات. ويهدف البرنامج إلى المساهمة في تمويل 40 مشروع ومؤسسة صغرى مع توفير الإحاطة والمرافقة.

-إنجازات سنة 2017

• عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: 28

• كلفة الإستثمارات: 2,449 م د

3- برنامج المسؤولية المجتمعية لشركة فسفاط قفصة لتمويل المشاريع الصغرى

-محتوى البرنامج:

خط تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع شركة فسفاط قفصة في إطار مسؤولياتها المجتمعية قصد مساعدة الشباب بالحوض المنجمي على بعث مشاريع صغرى تحقق لهم التشغيل الذاتي والتنمية الجهوية (9,5 مليون دينار)

-إنجازات سنة 2017

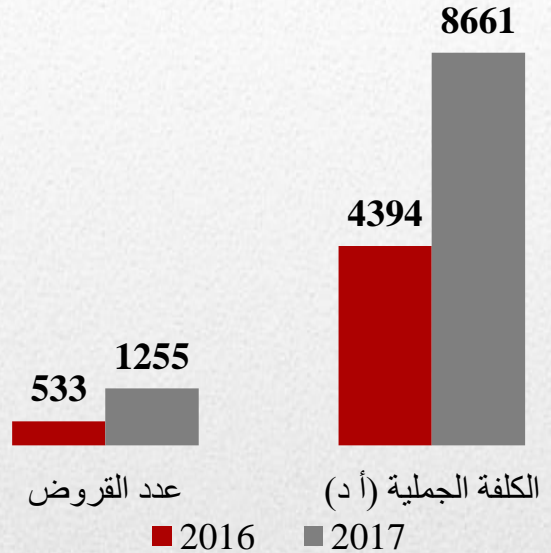
• عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: 123

• كلفة الإستثمارات: 4,787 م د

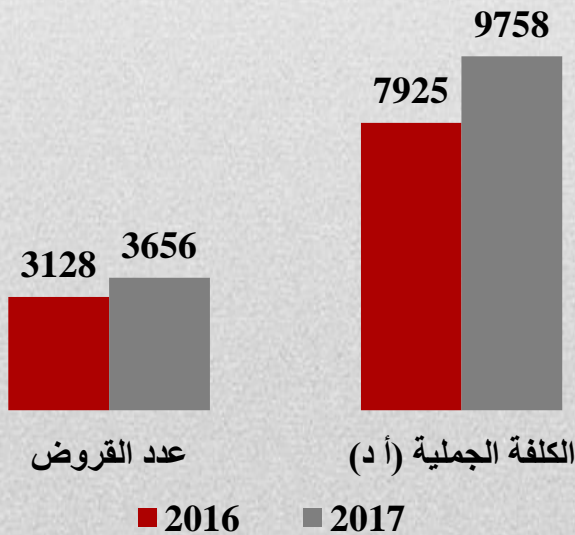
البرامج الخصوصية لتمويل المشاريع الصغرى

4- برنامج الشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة

خطة تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة للتمكين الإقتصادي للمرأة ودعم المبادرات النسائية لبعث مشاريع ومؤسسات صغرى:



5. آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية:

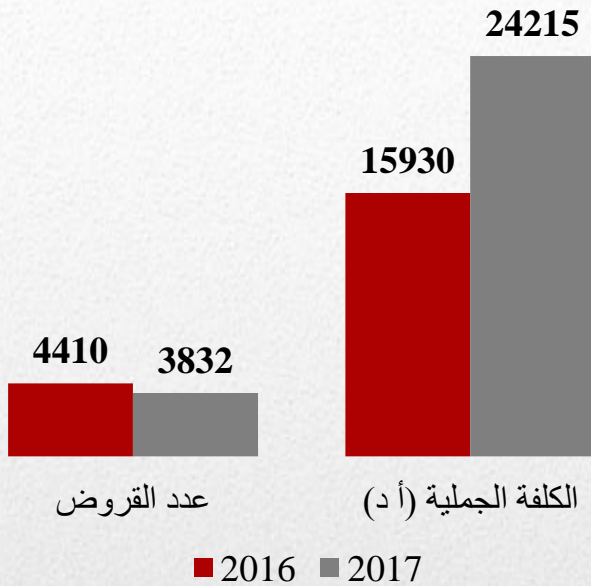


خط تمويل يتصرف فيه البنك منذ سنة 2009 بالشراكة مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية لإسناد قروض قصيرة المدى لتوفير الأموال المتداولة لفائدة الحرفيين.

البرامج الخصوصية لتمويل المشاريع الصغرى

6. برنامج إتماد الإنطلاق

آلية وضعتها الدولة (وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي) لمساعدة الباعثين الصغار على توفير التمويل الذاتي المطلوب من قبل البنك.



7. برامج دعم التمويل الذاتي للشركات البترولية

خط تمويل يتصرف فيه البنك بالشراكة مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بولايي تطاوين وقبلي في إطار المسؤولية المجتمعية قصد مساعدة الشباب بالمناطق البترولية على توفير التمويل الذاتي المستوجب لبعث مشاريع صغرى تحقق لهم التشغيل الذاتي والتنمية الجهوية.

إنجازات سنة 2017

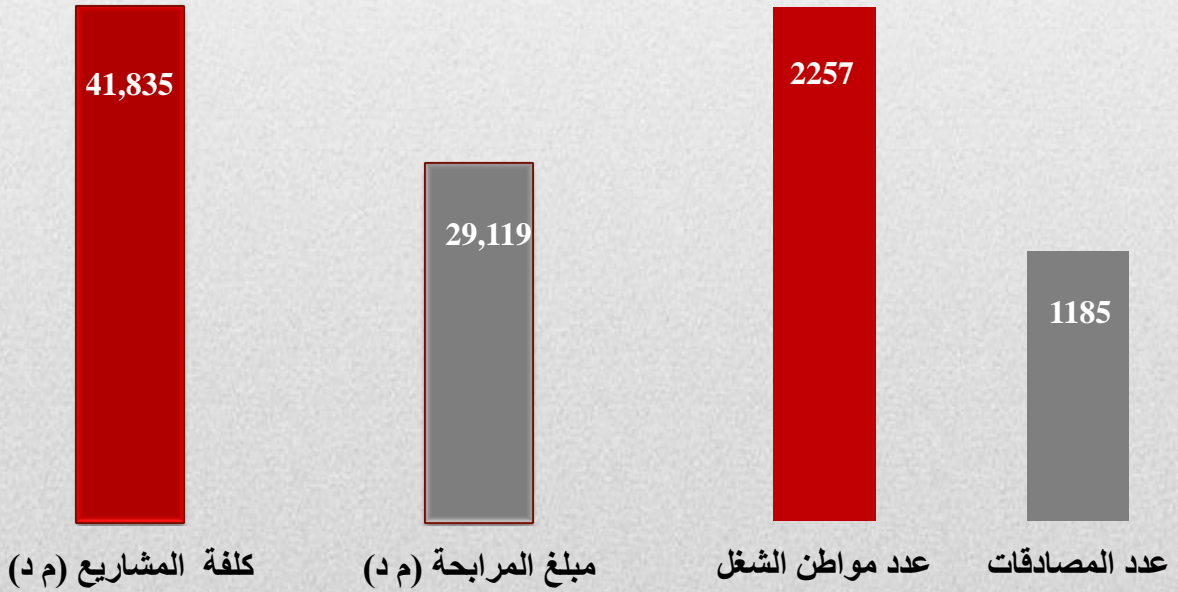
- عدد المشاريع المنتفعة بالبرنامج: 89
- كلفة الإستثمارات: 0,520 م د

2. الصيرفة الإسلامية

التمويل بصيغة المرابحة

تتمثل التمويلات الممنوحة في إقتناء تجهيزات ووسائل الإنتاج والمواد الأولية للمشاريع الصغرى في مختلف المجالات الإقتصادية بصيغة المرابحة.

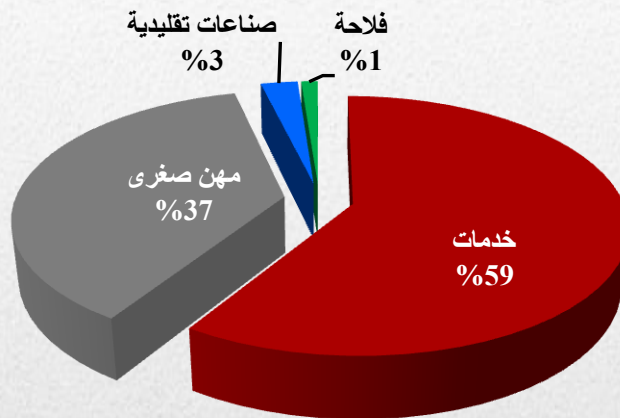
الوضعية الجمالية



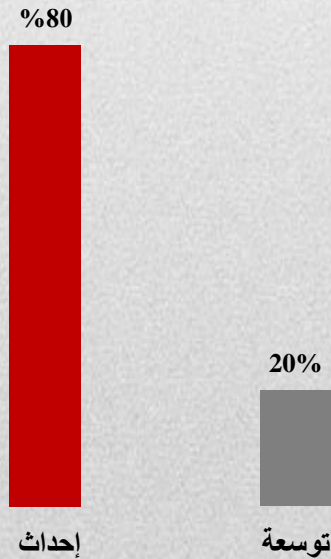
تقدر إحداثات الشغل المرتقبة لهذه التمويلات بقرابة 2300 مواطن شغل جديد.

أهم مؤشرات التمويل بصيغة المراجعة :

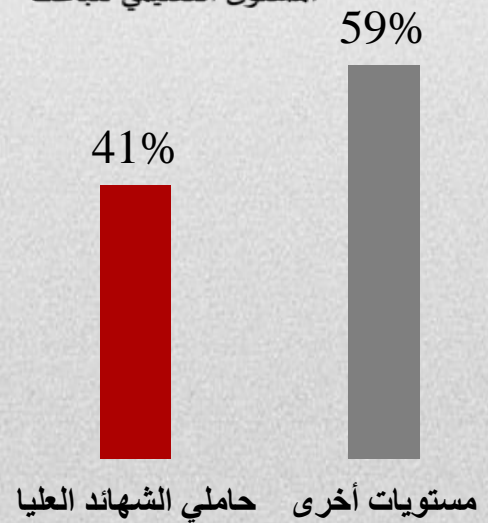
القطاعات الإقتصادية



نوعية المشروع



المستوى التعليمي للباعث



الإنطلاق في تمويل مشروع بمنتج إسلامي جديد الإجارة مع خيار التملك

- إنجاز الأشغال التحضيرية:

- ضبط الإجراءات والعمليات والمعالجات والعقود المتعلقة بالإجارة
- تصديق الهيئة الشرعية على الإجراءات والعقود
- إعداد منظومة معلوماتية لمعالجة جميع مراحل التمويل بالإجارة
- تكوين فريق من المكونين وإعداد دليل إجراءات تنفيذي

- إسناد الدفعة الأولى من التمويلات:

- عدد المشاريع: 53
- كلفة المشاريع: 2,553 م د

- مجالات التمويلات:

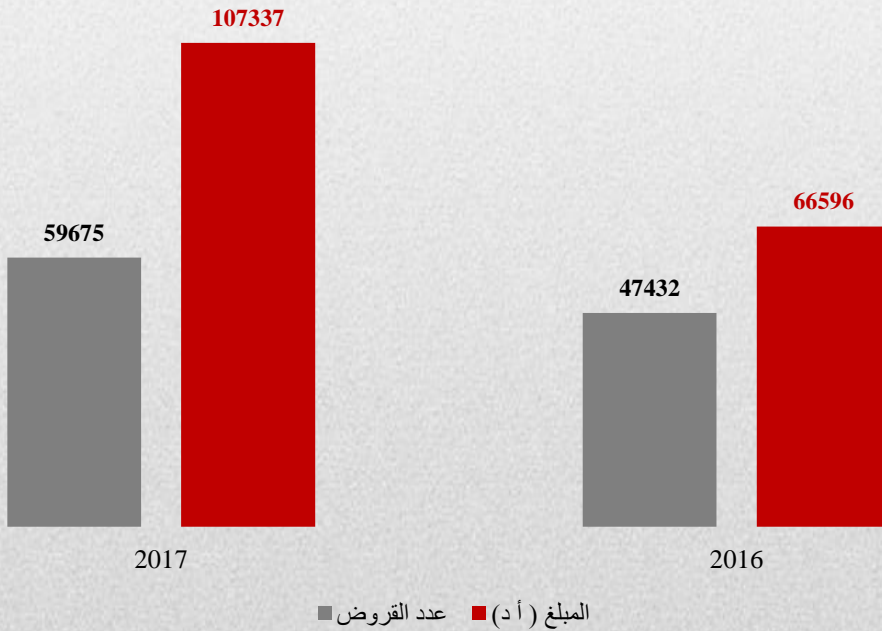
- تركزت التمويلات الممنوحة في إطار الدفعة الأولى من منتج الإجارة في وسائل النقل بمختلف أصنافها إضافة إلى بعض التمويلات الموجهة لدعم قطاعات الإنتاج كالنقل المبرد للأسماك واللحوم والغلّال وغيرها ...

3. منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

عدد الجمعيات الناشطة

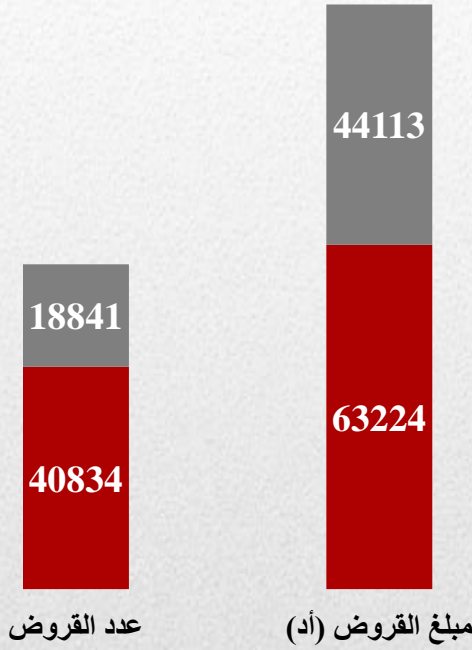
2017	2016	2015
191	186	174

تطور عدد القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات من 47432 قرض بمبلغ يناهز 59,6 م د خلال سنة 2016 إلى 59675 قرض بمبلغ تجاوز 107,3 م د خلال سنة 2017:



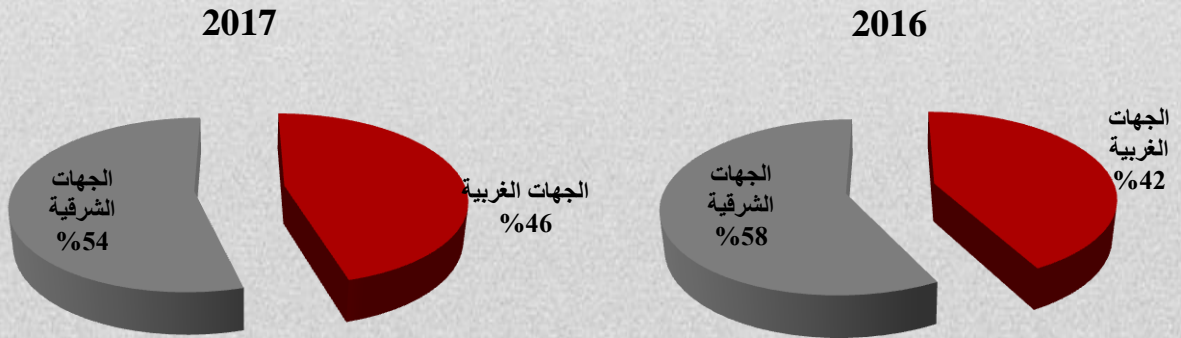
منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

تم خلال سنة 2017 دعم تنفيذ التمويلات العادية ببرنامج خصوصي في إطار منظومات إنتاج وقروض موسمية



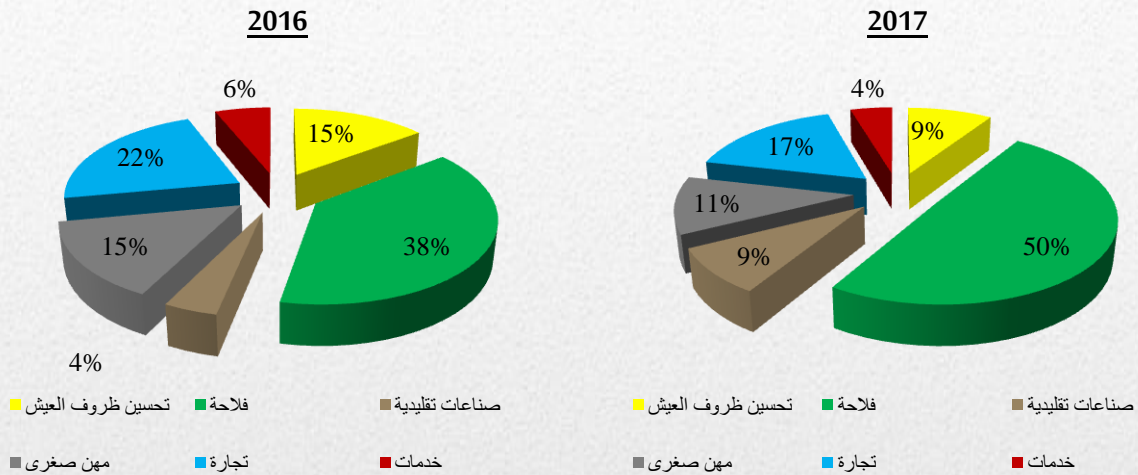
المجموع	برامج خصوصية	البرنامج العادي	
59 675	18 841	40 834	عدد القروض
107 337	44 113	63 224	مبلغ القروض (أد)

يبرز توزيع القروض الصغيرة تطورا ملحوظا لحصة الجهات الغربية على مستوى مبلغ القروض الصغيرة المسندة من 42% سنة 2016 إلى 46% سنة 2017:

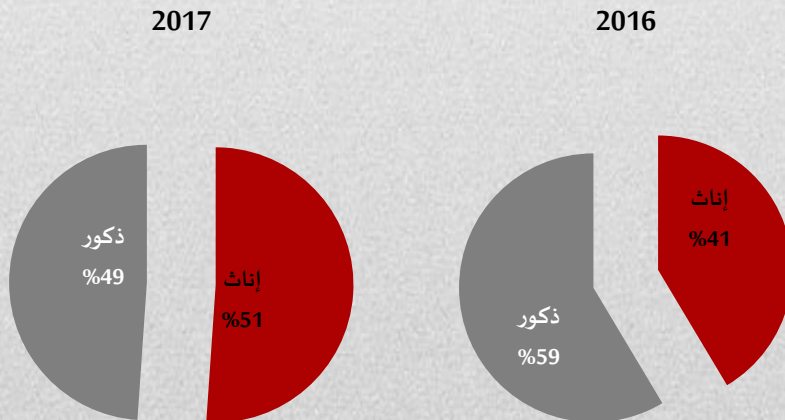


منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

-تطور هام لحصة القطاع الفلاحي خاصة في إطار منظومات إنتاج



- تطور حصة المرأة من 41% خلال سنة 2016 إلى 51% خلال سنة 2017:



منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

البرامج الخصوصية

بالتوازي مع تمويل المشاريع الصغرى في إطار منظومات إقتصادية وقروض موسمية ، إستفادت منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات في إطار هذا البرنامج من إعتمادات قدرها 50 م,د موزعة كما يلي :

• المنظومات الإقتصادية : 40 م د

• القروض الموسمية : 10 م د

وتقدر الإعتمادات المحالة إلى البنك بـ 49,998 م د موزعة كما يلي:

• بعنوان منظومات اقتصادية: 39,999 م د

• بعنوان قروض موسمية : 9,999 م د.

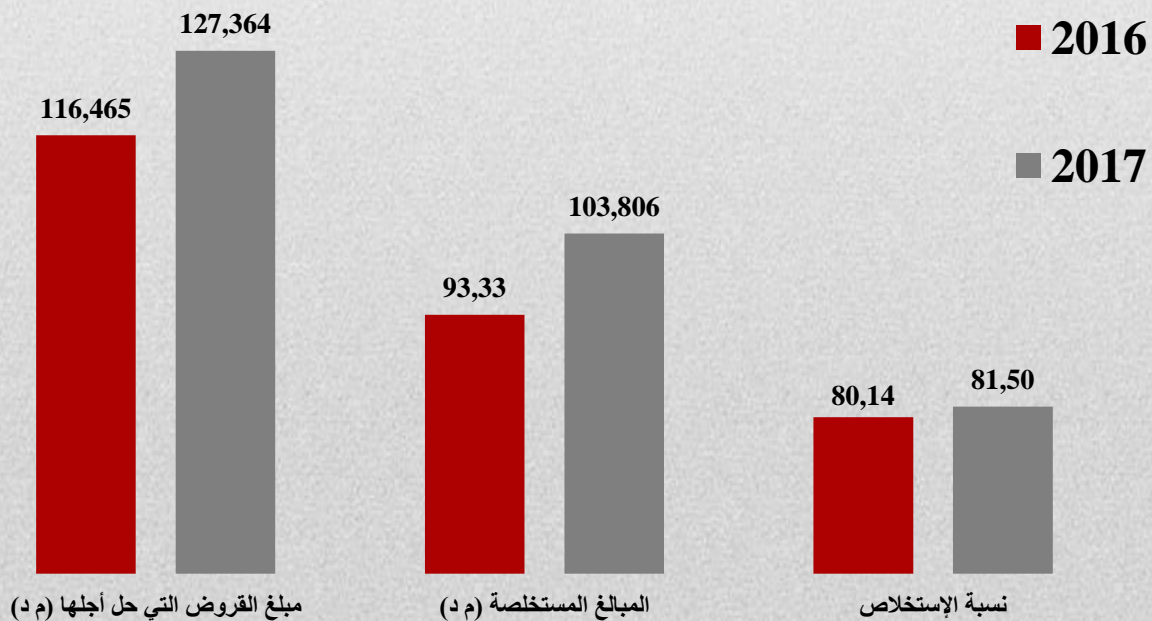
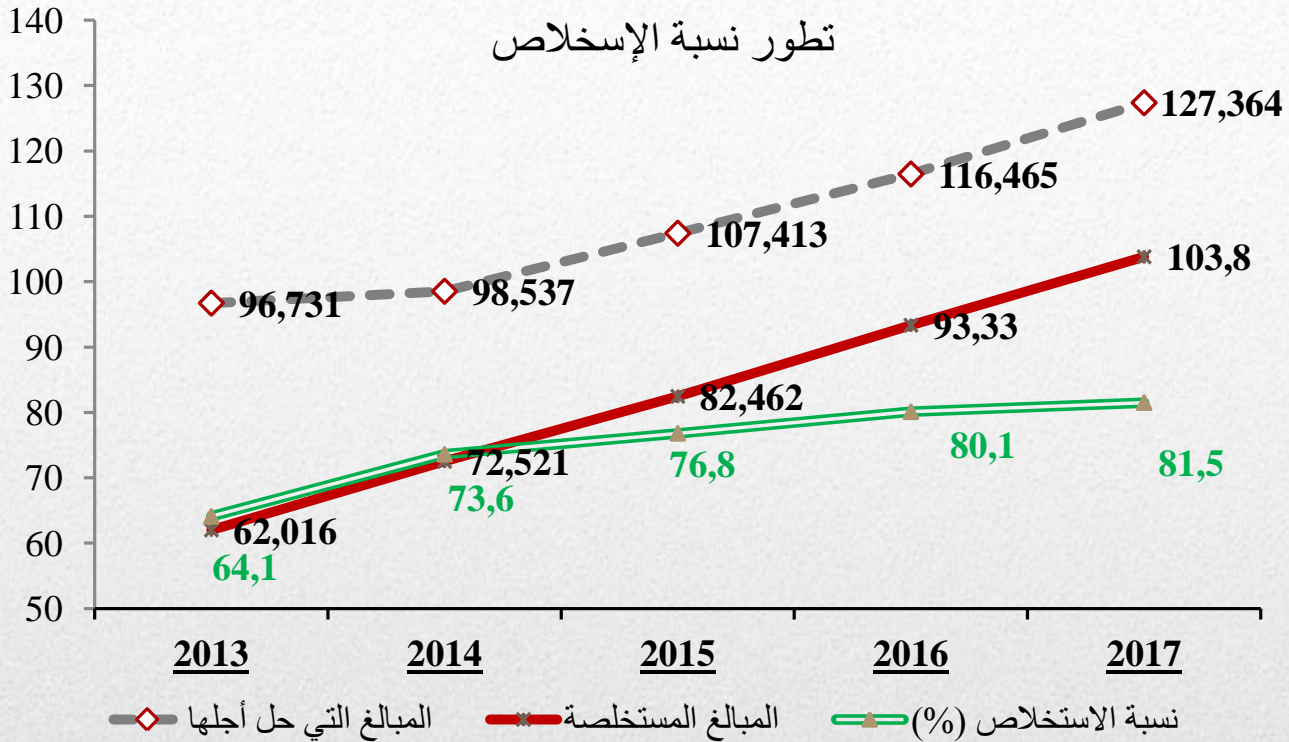
وتتلخص حصيلة الإنجازات عن طريق الجمعيات في ما يلي :

المبلغ (م د)	العدد	
34,415	15407	المنظومات الإقتصادية
9,698	3434	القروض الموسمية
44,113	18841	المجموع

الإستخلاص

1. قروض المشاريع الصغرى
2. القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

1. إستخلاص قروض المشاريع الصغرى



تطور النسبة العامة للإستخلاص

نسبة التطور

2017

2016

نسبة الإستخلاص العامة

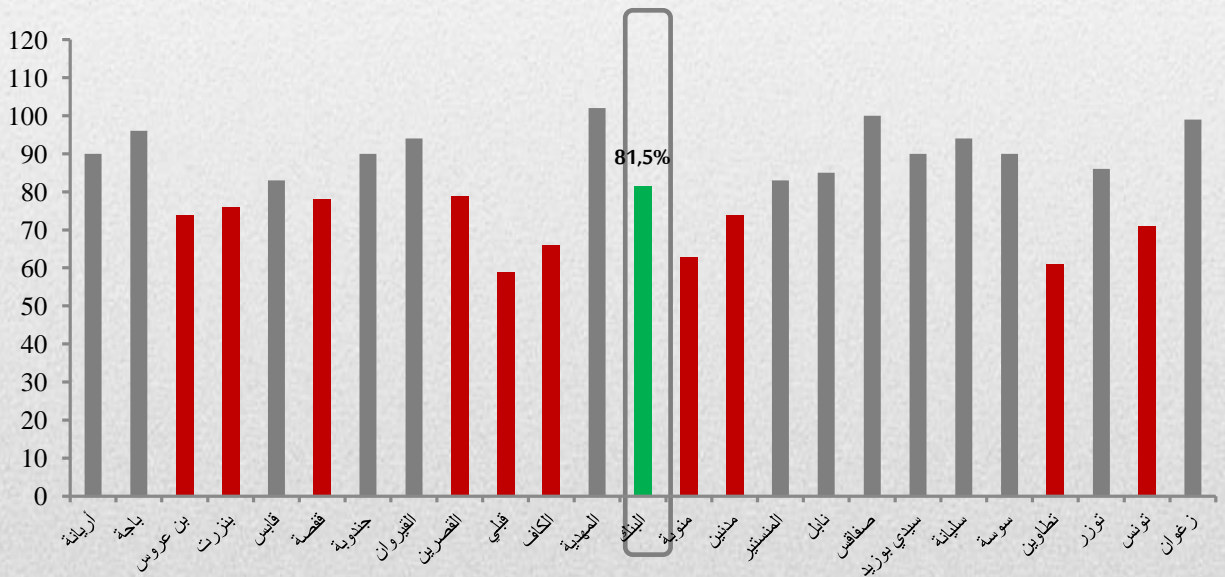
+1,31

69,49

68,19

أهم مؤشرات الإستخلاص خلال سنة 2017

نسب الإستخلاص حسب الولايات



أحسن نسب الإستخلاص خلال سنة 2017 :

%84

❖ الخدمات:

%83,5

❖ حاملي الشهادت العليا:

أهم إجراءات وآليات الإستخلاص خلال سنة 2017

تمكن البنك من تحسين نتائج الإستخلاص بالاعتماد أساسا على الآليات التالية:

- ✓ إرسال إشعارات بريدية شملت جميع الحرفاء.
- ✓ إرسال إشعارات بريدية للكفيل لحثهم على تسوية وضعية المكفول تجاه البنك.
- ✓ إرسال إرساليات قصيرة للتذكير بحلول أجل الأقساط أو لحث الحرفاء على الإيفاء بتعهداتهم وإعلام المتلدين منهم بتحويل ملفاتهم إلى طور النزاعات.
- ✓ إنعقاد لجان الإستخلاص كل سداسية، وتم من خلالها الحث إلى التنفيذ خارج مكونات المشروع (المكتسبات الخاصة للحرفاء: عقارات، حسابات بنكية، وأصول تجارية، وسائل النقل...)
- ✓ إبرام اتفاقية مع شركة إستخلاص ووقع تكليفها بحافطة متكونة من الحرفاء (صنف المخاطر: 3 و4 و5).
- ✓ الانطلاق في آلية جديدة بالنسبة للباعثين الذين إلتحقوا بوظيفة مؤجر في القطاع العام والخاص، وذلك من خلال السجلات التي تحصل عليها البنك من CNSS/CNRPS. وتكليف محامي عن كل فرع قصد إتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم (تنفيذ عقل على الأجور والمرتببات وعقل على الحسابات البنكية).

التخلي عن الديون الفلاحية في إطار القانون عدد 18 لسنة 2015 المؤرخ في 02 جوان 2015 و المنقح بالفصل 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015

التخلي بصفة آلية عن القروض الفلاحية التي لا تتجاوز مجموع مبالغها من حيث الأصل خمسة آلاف

دينار للفلاح أو البحار الواحد والمتحصل عليها إلى موفى 31 ديسمبر 2012 :

- مبلغ التخلي: 6,9 م د منها 6,4 م د بعنوان الأصل و 0,5 م د فوائض إتفاقية
- عدد المستفيدين: 2430 فلاح و بحار.

2. نشاط إستخلاص منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

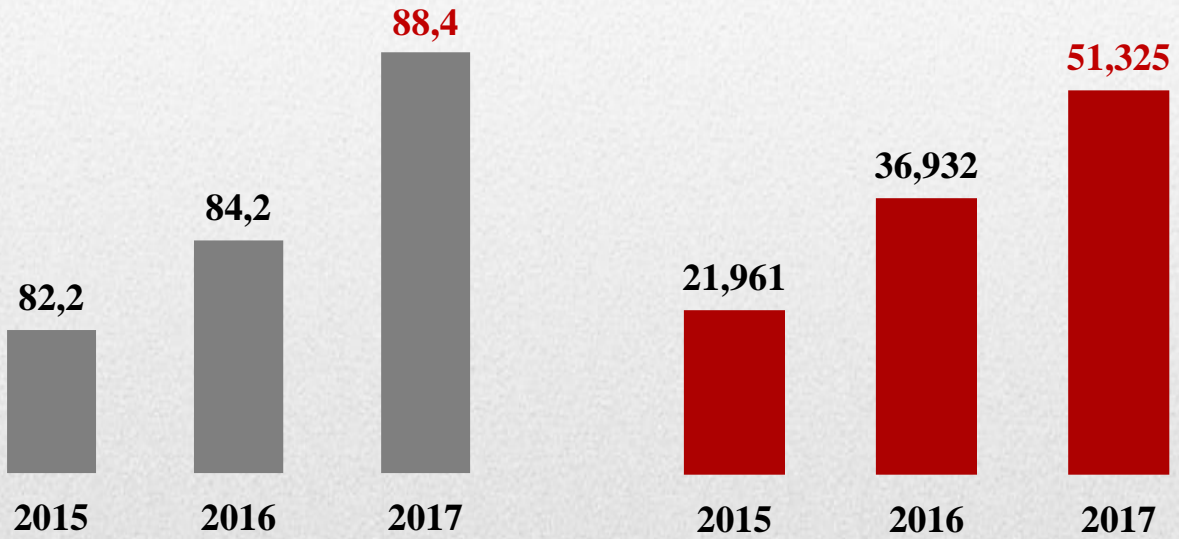
تطور نسب ومبالغ إستخلاص القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

تطور النسبة العامة للإستخلاص:

من 82% إلى 88%

تطور المبالغ المستخلصة:

من 22 م د سنة 2015 إلى 51,3 م د سنة 2017



التخلي عن الديون الفلاحية في إطار الفصل 78 من قانون المالية لسنة 2016 والفصل 65 من قانون المالية لسنة 2017:

التخلي بصفة آلية عن القروض الفلاحية المسندة من قبل جمعيات القروض الصغيرة من خلال خط التمويل الموضوع تحت تصرف البنك التونسي للتضامن والتي لا تتجاوز مجموع مبالغها من حيث الأصل خمسة آلاف دينار للفلاح أو البحار الواحد والمتحصل عليها إلى موفى 31 ديسمبر 2012:

- مبلغ التخلي: 39,75 م د
- عدد المستفيدين: 64094 فلاح و بحار.

مبلغ التخلي	عدد المستفيدين	عدد الجمعيات	
19,189 م د	34 042	154	2016
20,561 م د	30 052	188	2017

II. الأنشطة المساندة

1. التنظيم والنظام المعلوماتي
2. الموازنة الاجتماعية

1- التنظيم والنظام المعلوماتي

تميّزت سنة 2017 بمواصلة تطوير الإطار التنظيمي للبنك من خلال إصدار عديد المذكرات والمناشير التنظيمية لتحسين خدمات البنك وإضفاء مزيد النجاعة في إجراءات العمل المعتمدة وإحترام الإلتزامات القانونية والتشريعية للبنك. واصل البنك تعزيز نظامه المعلوماتي أساساً بـ:

- ✓ إنجاز عديد التحسينات على مستوى النظام المعلوماتي المتعلقة خاصة ببرامج التمويل وإعداد إحصائيات متابعة النشاط وإحترام التصاريح القانونية للبنك،
- ✓ مواصلة تطوير منظومة التمويل الإسلامي من خلال تطوير منتج جديد (الإجارة مع خيار التملك) إلى جانب منتج المربحة الذي سبق أن إنطلق إستغلاله سنة 2015،
- ✓ تركيز منظومة خاصة بالتصرف في الإستخلاص والنزاعات مندمجة صلب النظام المعلوماتي الحالي ستمكن من الرفع في نجاعة آليات الإستخلاص والنزاعات ومتابعتها بالإضافة إلى تقييم أداء الملحقين القضائيين المتعاملين مع البنك،
- ✓ تعزيز سلامة النظام المعلوماتي للبنك على ضوء توصيات مهمة التدقيق. وذلك بوضع برنامج متكامل لذا الغرض إنطلق البنك في تنفيذه.

2. الموازنة الإجتماعية الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك 289 موظفا في موفى ديسمبر 2017 مقابل 290 خلال السنة السابقة، يتوزعون كما يلي:

أ- حسب الصنف :

النسبة (%)	العدد	
66%	191	إطارات وإطارات عليا
13%	39	أعوان تأطير
7%	19	أعوان التسيير
14%	40	أعوان التنفيذ
5%	14	أعوان متعاقدون (في إطار إلغاء المناولة)
-	-	أعوان ملحقون لدى البنك
100	289	المجموع

ب- حسب النوع الإجتماعي :

تقدر نسبة العنصر النسائي بـ 42%.

النسبة (%)	العدد	
58	169	رجال
42	120	نساء
100	289	المجموع

1- حسب الفئة العمرية :

تمثل نسبة الفئة العمرية للموظفين (أقل من 50 سنة): 82%.

النسبة (%)	العدد	
0	0	أقل من 25 سنة
10	30	25-35 سنة
72	207	36-50 سنة
11	32	51-55 سنة
7	20	55 سنة ما فوق
100	289	المجموع

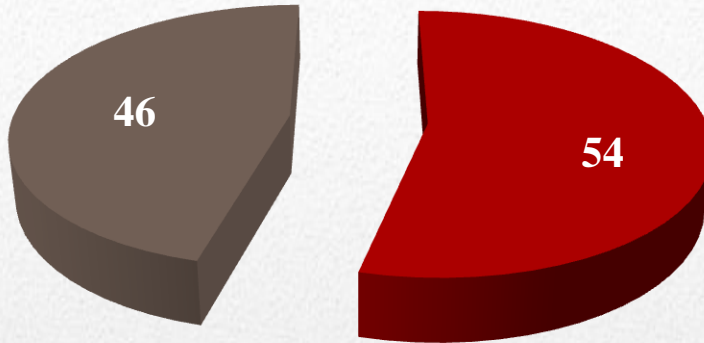
تمثل نسبة العاملين بالمقر الإجتماعي 45% من مجموع الأعوان مقابل 55% بالفروع الجهوية.

المجموع	العدد		
	نساء	رجال	
130	62	68	المقر الإجتماعي
159	58	101	الفروع
289	130	169	المجموع

2. الصندوق الإجتماعي:

كما إهتم البنك بالجانب الإجتماعي، حيث تم خلال سنة 2017 إسناد 20 قرضا على موارد صندوق الإعانة الإجتماعية بمبلغ جملي يقدر بـ 422 أد خصص بالأساس لتمويل إقتناء وبناء مسكن.

3. التكوين



عدد المتكويين:

105

نفقات التكوين:

112 أ د

■ دورات تكوينية خارجية ■ دورات تكوينية داخلية

المجالات:

الدورات الداخلية:

تتعلق أساسا بالإجراءات
والعمليات المتعلقة بالمنتج
الإسلامي الجديد (الإجارة مع خيار
التملك)

الدورات الخارجية:

المالية، الجبائية، المحاسبة، الإعلامية، الصفقات
العمومية، السياسة النقدية، اللغات، تقنيات
الجرد، الاتصال، الامتثال ومكافحة تبييض الأموال،
الإعلامية والتقنيات الحديثة والرقمية..

مالي (IFID)	بنكي (ITB)	التكوين الإشهادي (5)
1	4	

التكوين الأساسي (التريصات):

لفائدة 91 طالب

IV. أهم مؤشرات النتائج

المالية لسنة 2017

1. المؤشرات المالية:

- **مجموع الموازنة: 1.284,271 م د**
تطور مجموع الموازنة بمعدل 13,2% خلال الثلاث سنوات (2017-2015)
- **جاري القروض على الحرفاء: 1.058,508 م د**
تجاوز حجم جاري القروض على الحرفاء لأول مرة الألف مليون دينار
تطور جاري القروض على الحرفاء بمعدل سنوي 12,1% خلال الثلاث سنوات (2017-2015)
- **الموارد الخصوصية والإقتراضات: 1.117,071 م د**
- **الأموال الذاتية: 53,025 م د**
تطور الأموال الذاتية بمعدل 7,7% خلال الثلاث سنوات (2017-2015)

2. مؤشرات النتائج:

- **الناتج البنكي الصافي: 32,698 م د**
معدل تطور سنوي بـ 12,6% خلال الثلاث سنوات (2017-2015)
قراءة 20,8% متأتية من العمولات
- **تطور العمولات بمعدل سنوي بـ 21,8% خلال الثلاث سنوات (2017-2015)**
- **تطور هامش الفائدة بمعدل 10,8% خلال الثلاث سنوات (2017-2015)**
- **النتيجة الصافية: 3,101 م د**
تحقيق نتيجة صافية إيجابية لمدة أربعة سنوات متتالية.

3. إحترام المؤشرات القانونية المتعلقة بالتصرف الحذر:

- **نسبة السيولة: 142,5%** (النسبة الدنيا القانونية: 80%)
- **نسبة كفاية رأس المال: 38,5%** (النسبة الدنيا القانونية: 10%)

.v القوائم المالية لسنة

2017

1- القوائم المالية

1- الموازنة

نسبة التغيير (%)	مبلغ التغيير	31/12/2017	31/12/2016	(بالألف دينار)
				الأصول
232	4 285	6 132	1 847	الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة
38,2	50 035	180 865	130 830	مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية
12,7	119 148	1 058 508	939 360	مستحقات على الحرفاء
<6,2>	<136>	2 047	2 183	محفظه سندات الاستثمار
<3,1>	<247>	7 606	7 853	الأصول الثابتة
10,2	2 686	29 113	26 427	أصول أخرى
15,9	175 771	1 284 271	1 108 500	المجموع
				الخصوم والأموال الذاتية
				الخصوم
0,1	2	1 879	1 877	البنك المركزي وح ج البريدية
93,5	72	149	77	المؤسسات المالية والبنكية
7,8	5 647	78 191	72 544	ودائع وأموال الحرفاء
17,5	166 632	1 117 071	950 439	موارد خصومية
0,7	236	33 956	33 720	خصوم أخرى
16,3%	172 589	1 231 246	1 058 657	مجموع الخصوم
				الأموال الذاتية
0	0	40 000	40 000	رأس المال
15,4	735	5 503	4 768	الإحتياطات
125,2	2 458	4 421	1 963	أرباح مؤجلة
<0,4>	<11>	3 101	3 112	نتيجة الفترة
6,4%	3 182	53 025	49 843	مجموع الأموال الذاتية
15,9	175 771	1 284 271	1 108 500	مجموع الخصوم والأموال الذاتية

2- التعهدات خارج الموازنة

2017-12-31	2016-12-31	(بالألف الدينار)
837	828	كفالات و ضمانات مقدمة
-	-	التزامات مقدمة
837	828	مجموع الخصوم المحتملة
56 988	29 717	تعهدات التمويل المقدمة
-	-	تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)
56 988	29 717	مجموع التعهدات المقدمة
50 296	42 874	التعهدات التمويل المقبولة
803 550	725 043	ضمانات مقبولة
853 846	767 917	مجموع التعهدات المقبولة

3- قائمة النتائج

نسبة التغيير (%)	مبلغ التغيير	2017-12-31	2016-12-31	(بالألف دينار)
13,7	4 357	36 237	31 880	إيرادات الإستغلال البنكي
13,7	3 546	29 398	25 852	فوائد دائنة ومداخيل مماثلة
13,5	1 013	8 486	7 473	عمليات مع البنوك
13,8	2 533	20 912	18 379	عمليات مع الحرفاء
<62,5>	<10>	6	16	أرباح متأتية من محفظة سندات تجارية وعمليات مالية
13,7	821	6 833	6 012	عمولات
<46,3>	<1 120>	<3 539>	<2 419>	أعباء الإستغلال البنكي
<46,3>	<1 120>	<3 539>	<2 419>	فوائد مدينة
-	-	-	-	خسارة على حافظة السندات والعمليات المالية
11	3 237	32 698	29 461	النتاج البنكي الصافي
17,8	416	<2 753>	<2 337>	مخصصات المدخرات
9,9	17	189	172	إيرادات إستغلال أخرى
17,3	2 413	<16 360>	<13 947>	الأجور
25,2	1 232	<6 117>	<4 885>	أعباء الإستغلال العامة
<1>	13	<1 318>	<1 305>	مخصصات الإستهلاكات
<11>	<820>	6 339	7 159	نتيجة الإستغلال
<41,4>	<36>	51	87	ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى
65,1	127	<68>	<195>	ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات استثنائية
13,1	426	<2 818>	<3 244>	الأداء على الشركات
<8>	<303>	3 504	3 807	نتيجة الأنشطة العادية
42,0	292	<403>	<695>	ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة
<0,4>	<11>	3 101	3 112	النتيجة الصافية
-	-	-	-	تغيرات محاسبية
<0,4>	<11>	3 101	3 112	النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية

4- جدول التدفقات النقدية

2017-12-31	2016-12-31	
		نشاط الاستغلال
35 306	32 346	مداخيل الاستغلال البنكي
<73>	<58>	أعباء الإستغلال البنكي
-	-	إيداعات أو سحبوات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى
<80 579>	<83 069>	اقراضات و تسبيقات أو تسديد ديون و تسبيقات لفائدة الحرفاء
<2 221>	5 230	إيداع أو سحب ودائع الحرفاء
<15 601>	<13 567>	مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك و لفائدة مدينين آخرين
<40 622>	<17 712>	تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال
<4 058>	<3 856>	الأداء على الشركات
<107 848>	<80 686>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال
		نشاط الإستثمار
-	-	فوائد و مرابيح متأتية من محفظة الإستثمار
-	-	شراءات أو بيوعات محفظة الإستثمار
<1 071>	<1 569>	شراءات أو بيوعات أصول ثابتة
<1 071>	<1 569>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار
		نشاط التمويل
<5 787>	<6 324>	تسديد ديون
168 953	60 144	زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية
163 166	53 820	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل
54 246	<28 435>	تغيرات صافية في السيولة المالية و ما يعادلها خلال السنة المالية
130 725	159 160	السيولة المالية و ما يعادلها في مفتتح السنة المالية
184 971	130 725	السيولة المالية و ما يعادلها في نهاية السنة المالية

II- تحليل القوائم المالية لسنة 2017

سجل البنك نموا في حجم موازنته بنسبة 15,9 % لتبلغ ما قيمته 1 284,271 مليون دينار (م د) في 31 ديسمبر 2017 مقابل 1 108,500 م د في نهاية سنة 2016.

سجل صافي القروض الجارية المسندة من قبل البنك لتمويل الإقتصاد الوطني الذي يمثل بمفرده 82,4% من أصول البنك، تطورا بنسبة 12,7% بالمقارنة مع السنة السابقة،

سجل بند الموارد الخصوصية والإقتراضات الذي يستأثر بنسبة 87% من مجموع الموازنة في موفى سنة 2017 نموا بنسبة 17,5%.

كما حقق البنك في 31 ديسمبر 2017 ناتجا بنكيا صافيا بـ 32,698 م د مسجلا بذلك تطورا بنسبة 11% مقارنة بما حققه البنك خلال سنة 2016.

سجل البنك تراجعا طفيفا في نتيجة الإستغلال لسنة 2017 بنسبة 11% لتبلغ 6,339 م د مقابل 7,159 م د خلال سنة 2016،

أما على صعيد النتيجة الصافية، فقد سجل البنك خلال سنة 2017 نتيجة ربحية بـ 3,101 م د مقابل 3,112 م د خلال سنة 2016.

1- الموارد

1.1-الأموال الذاتية :

بلغت الأموال الذاتية للبنك ما قدره 53,025 م د في 31 ديسمبر 2017 مقابل 49,843 م د سنة 2016. وتتكون هذه الأموال بالخصوص من رأس المال (40 م د) وإحتياطات قدرها 5,503 م د ونتائج ايجابية مؤجلة بمبلغ 4,421 م د ونتيجة صافية ايجابية لسنة 2017 في حدود 3,101 مليون دينار.

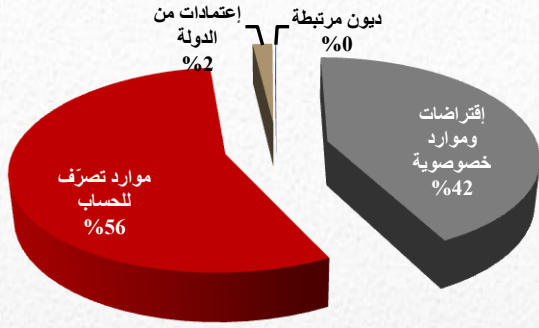
2.1-الموارد الأخرى:

بلغت الموارد الأخرى للبنك 1 231,246 م د في موفى سنة 2017 مقابل 1 058,657 م د في سنة 2016، وهي موزعة كما يلي:

الإقتراضات والموارد الخصوصية :

تطورت هذه الموارد خلال سنة 2017 بمبلغ قدره 166,632 م د إذ بلغت 1 117,071 م د مقابل 950,439 م د في موفى سنة 2016.

وتتوزع هذه الموارد كما يلي:



المبلغ	مصادر التمويل
474,936 م د	إقتراضات وموارد خصوصية:
620,909 م د	موارد تصريف للحساب:
20,000 م د	إعتمادات من الدولة:
1,226 م د	ديون مرتبطة
1 117, 071	المجموع

أ-موارد تصريف للحساب:

النسبة (%)	المبلغ (م د)	الموارد
40,92	254,062	خط تمويل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات
30,00	186,244	الرصيد الصافي للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى
1,78	62,559	خط اعتماد الانطلاق
4,34	26,957	خط تمويل مال متداول الصناعات التقليدية
2,25	14,000	موارد وزارة الفلاحة (قروض صغيرة)
1,32	8,186	برنامج قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (الفصل 6)
5,22	32,412	برنامج قانون المالية لسنة 2017 (الفصل 11) قروض صغيرة
0,58	3,602	الرصيد الصافي للصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية
1,65	10,274	خط تمويل برنامج المقاولات الصغرى في مجال الصيانة العامة للطرقات (وزارة التجهيز)
1,12	6,980	خط تمويل وزارة المرأة
0,40	2,482	برنامج صندوق الصداقة القطري
0,30	1,857	برنامج التعاون التونسي البلجيكي (قروض صغيرة)
0,34	1,637	خطوط تمويل ETAP (قروض صغيرة)
0,18	1,100	البرنامج الجهوي للتنمية
0,23	1,420	خط تمويل BRITCH GAZ
0,09	0,541	برنامج وزارة التكوين المهني والتشغيل
0,11	0,691	خط تمويل ETAP تطاوين 1
0,18	1,090	خط تمويل ETAP تطاوين 2
0,07	0,444	برنامج تعاون مع منظمة الأمم للتنمية المحلية (قروض صغيرة)
0,06	0,388	خطوط تمويل STORM
0,57	3,517	برامج أخرى (SEREPT- OVERSEAS- OMS-CPG-PNUD-SSI ECO Monitoring) (قروض صغيرة)
100	620,909	المجموع

ب- إقتراضات وموارد خصوصية:

النسبة (%)	المبلغ (م د)	الموارد
63	299,100	إتمادات الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى
17,4	82,417	قرضي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي
12,7	60,085	خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية
7	33,334	برنامج قانون المالية لسنة 2017 الفصل 11 تمويل مشاريع صغرى
100,0	474,936	المجموع

ودائع وأموال الحرفاء

بلغ رصيد ودايع وأموال الحرفاء لدى البنك في موفى سنة 2017 ما قدره 78,191 م د مقابل 72,544 م د في موفى سنة 2016 ويمثل الحسابات الخاصة لتمويل المشاريع الصغرى 66,928 م د في حين تمثل المبالغ الأخرى بالخصوص رصيد الحسابات الجارية للحرفاء.

البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

إستقرت المبالغ المرصودة بالخزينة العامة للبلاد التونسية والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية في موفى سنة 2017 في حدود مبلغ قدره 1,879 م د مقابل 1,877 م د سنة 2016.

الخصوم الأخرى

ارتفع بند الخصوم الأخرى من 33,720 م د سنة 2016 ليبلغ 33,956 م د في موفى 2017. وتمثل بالخصوص: عمولات ضمان للدفع لفائدة الصندوق الوطني للضمان (5,679 م د) أعباء وأجور للدفع (6,999 م د) وضرائب وأداءات للدفع (1,828 م د) ومستحقات مزودو المشاريع الصغرى الممولة بصيغة المرابحة (6,4 م د).

2- الاستعمالات

المستحقات على الحرفاء:

تطورت المستحقات على الحرفاء بزيادة قدرها 119,148 م د أي بنسبة 12,7% لترتفع من 939,360 م د في نهاية سنة 2016 إلى 1,058,508 م د في موفى سنة 2017. وتتوزع هذه المستحقات كما يلي:

مبلغ التغيير	2016	2017	مستحقات على الحرفاء (م د)
-35,486	302,942	267,456	موارد عادية
11,320	99,996	111,316	الإقتراضات
147,294	599,887	747,181	خطوط تمويل تصرف للحساب
0,100	3,286	3,386	الحسابات المدينة
0,446	1,873	2,319	مستحقات أخرى على الحرفاء
123,674	1007,984	1131,658	مجموع القروض الجارية على الحرفاء
-2,209	-34,790	-36,999	الفوائض المخصصة
-2,316	-33,835	-36,151	المدخرات
119,149	939,360	1058,508	مجموع القروض الجارية الصافية على الحرفاء

الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

ارتفع مبلغ هذا البند من 1,847 م د سنة 2016 إلى 6,132 م د في 31 ديسمبر 2017

مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية

سجل هذا البند في موفى سنة 2017 ارتفاعا بنسبة 38,2% أي من 130,830 م د في نهاية سنة 2016 إلى 180,865 م د في 31 ديسمبر 2017. وتمثل فائض السيولة الموظفة بالسوق النقدية على مدة لا تتجاوز 3 أشهر لمجابهة تعهدات البنك على مستوى صرف القروض.

الأصول الثابتة:

بلغ بند الأصول الثابتة صافية من الإستهلاكات في موفى سنة 2016 ما قدره 7,606 م د مقابل 7,853 م د في نهاية سنة 2016.

محفظة المساهمات:

بلغ المبلغ الصافي لهذا البند ما قدره 2,047 م د في نهاية سنة 2017 مقابل 2,183 م د في 31 ديسمبر 2016. وتمثل مساهمات البنك بالشركات الجهوية ذات رأسمال مخاطر (1,979 م د) والشركة التونسية للمقاصة (69 أد) والشركة التونسية للضمان (20 أد) والإكتتاب في القرض الرقاعي للدولة (122 أد).

أصول أخرى:

ارتفع مبلغ الأصول الأخرى بمبلغ قدره 2,686 م د أي بنسبة 10,2% إذ بلغ 29,113 م د في موفى سنة 2017 مقابل 26,427 م د في نهاية سنة 2016. وهي تمثل بالأساس مستحقات بعنوان تحمل الدولة لمخاطر صرف تسديد القروض الخارجية (6,087 م د) ومستحقات بعنوان التخلي عن قروض صغار الفلاحين (9,669 م د) وعمولات تصرف على خطوط التمويل للتصرف للحساب (ONAFR - Fonapram) (6,81 م د) ومستحقات لفائدة الموظفين (3,868 م د).

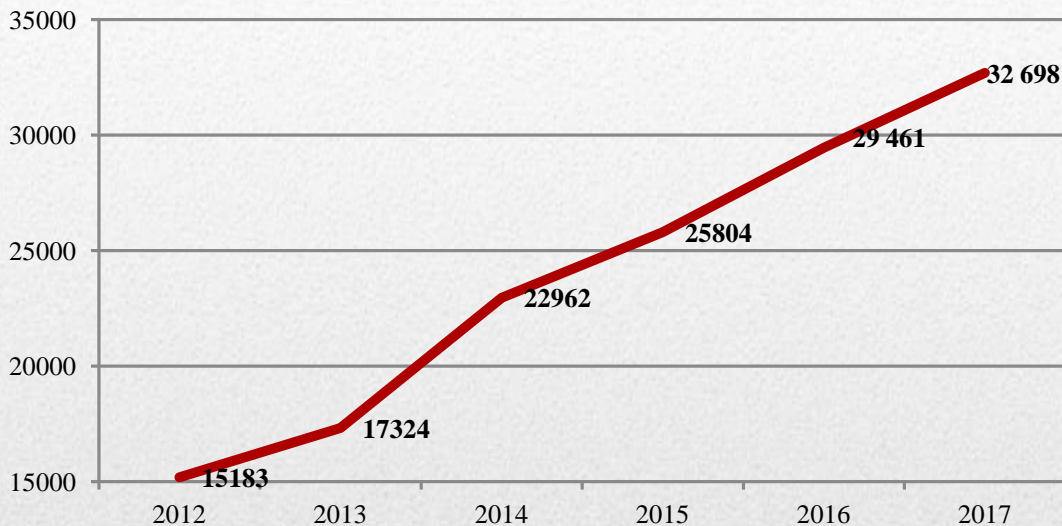
3- التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات المقدمة بعنوان القروض خلال سنة 2017 ارتفاعا مقارنة بسنة 2016 حيث تقدر هذه التعهدات بـ 56,988 م د في 31 ديسمبر 2017 مقابل 29,717 م د في 31 ديسمبر 2016. إرتفع مبلغ التعهدات المقبولة من 767,917 م د سنة 2016 إلى 853,846 م د في موفى سنة 2017. وتمثل بالخصوص الضمانات على القروض المقدمة من الصندوق الوطني للضمان (496,802 م د) والتمويلات المسندة على إتمادات الصناديق الخصوصية لميزانية الدولة (306,748 م د).

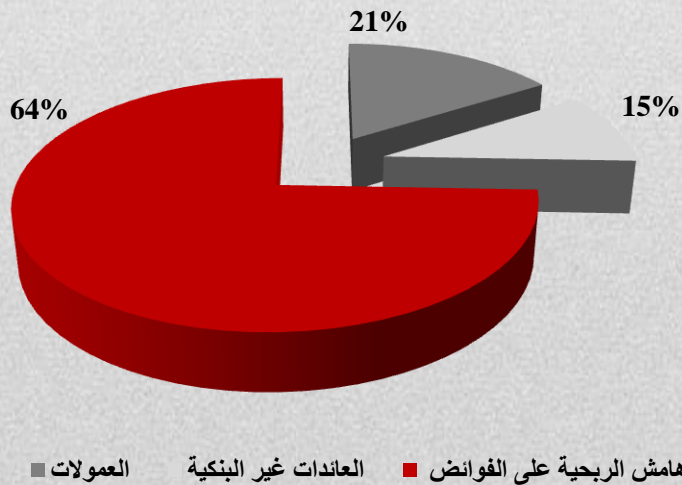
4- النتائج:

الناتج البنكي الصافي:

سجل الناتج البنكي الصافي تطورا بنسبة 11 % أي من 29,461 م د سنة 2016 إلى 32,698 م د خلال سنة 2017 .

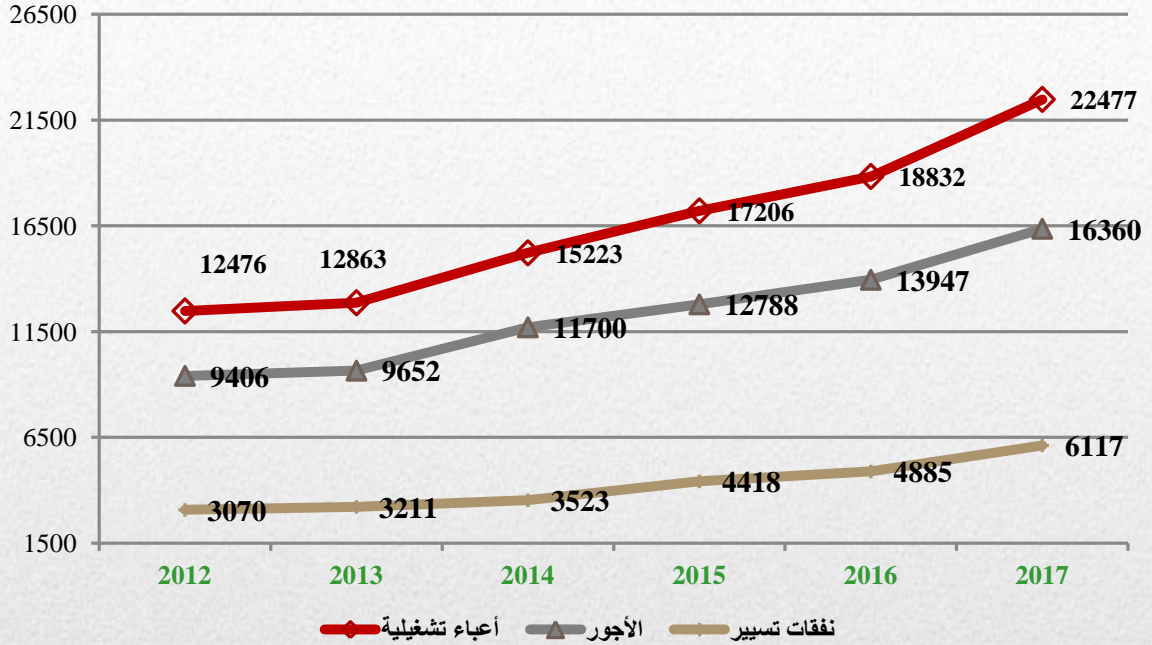


وتمثل حصة المداخل المتأتية من الفوائد 81% من مجموع إيرادات البنك لسنة 2017. وسجلت حصة العمولات من الناتج البنكي الصافي ارتفاعا بنسبة 13,7% خلال سنة 2017 لتبلغ 6,833 م د مقابل 6,012 م د خلال السنة الماضية .
ويبرز الرسم التالي هيكله الناتج البنكي الصافي للبنك خلال سنة 2017:

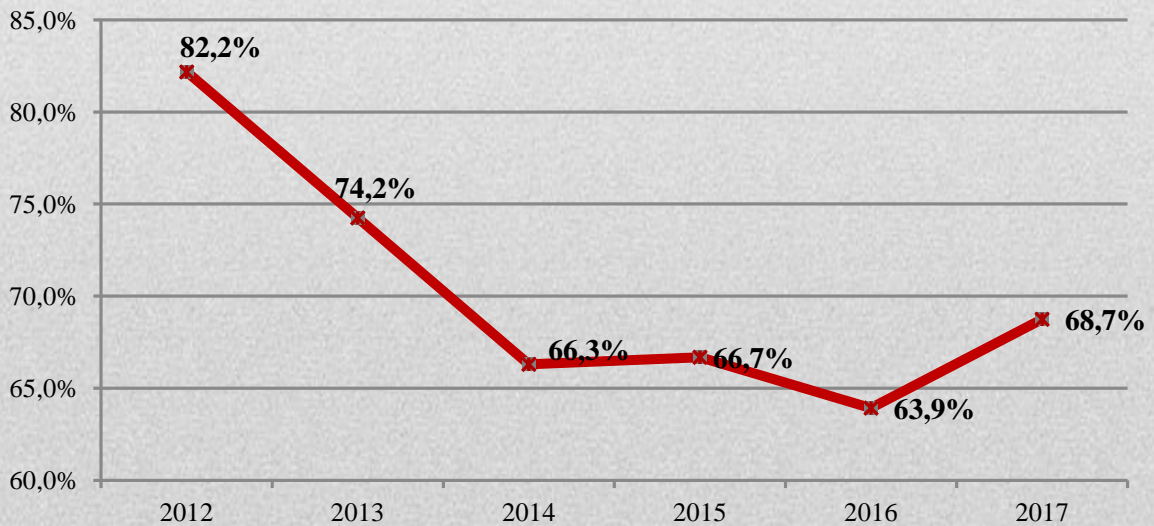


النفقات العامة :

سجلت الأجور وأعباء النفقات العامة ارتفاعا من 18,832 مليون دينار خلال سنة 2016 إلى 22,477 مليون دينار سنة 2017 متأتية أساسا من الزيادة القانونية في الأجور كما يبرزه الرسم التالي (أد):



بلغت نسبة تغطية الأجور بالعمولات 41% خلال سنة 2017 مقابل 43,10% خلال سنة 2016. وتبعاً لمستوى النفقات العامة، فقد بلغ ضارب الإستغلال في نهاية سنة 2017 (بدون إعتبار الإستهلاكات)، 68,7% مقابل 63,9% خلال سنة 2016.



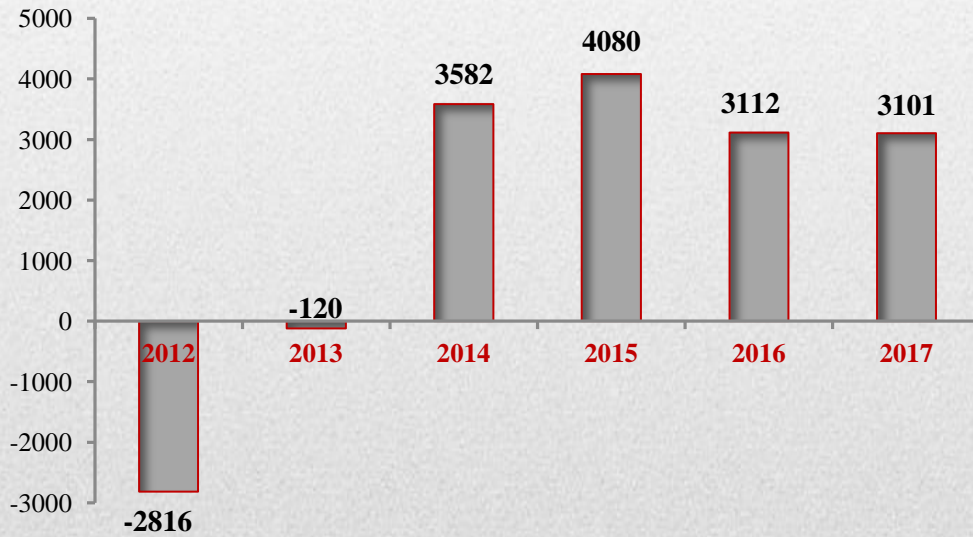
نتيجة الإستغلال

سجل البنك في موفى سنة 2017 نتيجة إستغلال إيجابية بقيمة 6,339 م د مقابل 7,159 م د في موفى سنة 2016 أي انخفاض بنسبة 11,5%.

مع الإشارة إلى أن البنك حافظ على توخي سياسة حذرة خلال سنة 2017 بتخصيص مدخرات بلغت 2,753 م د مقابل مدخرات بـ 2,337 م د خلال السنة السابقة. وذلك لتغطية خاصة مخاطر عدم إستخلاص القروض.

والنتيجة الصافية:

سجل البنك خلال سنة 2017 نتيجة صافية ربحية بـ 3,101 مليون دينار مقابل نتيجة صافية بـ 3,112 مليون دينار خلال سنة 2016. وبذلك يحافظ على نفس مستوى النتائج الإيجابية المسجلة خلال السنوات السابقة. ويبرز الرسم التالي التطور المتواصل للنتائج الصافية للبنك خلال الفترة 2012-2017 (أد):



VI. تقريراً مراقبي الحسابات لسنة 2017

1. التقرير العام



Groupement



RAPPORT GÉNÉRAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES RELATIF À L'EXERCICE CLOS LE 31 DÉCEMBRE 2017

Mesdames et messieurs les actionnaires de la Banque Tunisienne de Solidarité (BTS)

Rapport sur l'audit des états financiers

I. OPINION

En exécution de la mission de commissariat aux comptes qui nous a été confiée par votre assemblée générale du 27 juillet 2016, nous avons effectué l'audit des états financiers de la **Banque Tunisienne de Solidarité (BTS)** qui comprennent le bilan au 31 décembre 2017, l'état de résultat et l'état de flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes aux états financiers, y compris le résumé des principales méthodes comptables.

A notre avis, les états financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de la **Banque Tunisienne de Solidarité** au 31 décembre 2017, ainsi que de sa performance financière et de ses flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, conformément au système comptable des entreprises.

II. FONDEMENT DE L'OPINION

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers » du présent rapport. Nous sommes indépendants de la **Banque Tunisienne de Solidarité** conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles.

Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

III. QUESTIONS CLÉS DE L'AUDIT

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états financiers pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions. Ainsi, outre les questions décrites dans la section « **observations** », nous avons déterminé que les questions décrites ci-après constituent les questions clés de l'audit qui doivent être communiquées dans notre rapport.

Conformément à la circulaire de la Banque Centrale de Tunisie n°91-24 du 17 décembre 1991, relative à la division, couverture et suivi des engagements, la BTS doit constituer des provisions à affecter spécifiquement à tout actif classé. Ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues.

La constitution de ces provisions pour couverture des actifs classés est une question clé de notre audit, parce que la valeur des engagements est importante dans les états financiers arrêtés au 31 décembre 2017 (82% de la valeur des actifs de la banque). Dans le cas de la Banque Tunisienne de Solidarité, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues de la part du Fonds National de Garantie (FNG), qui consistent à ce que, si une relation de la banque s'avère insolvable et après épuisement de toutes les voies de recours judiciaires, le FNG assure le remboursement de 90% du principal de la créance impayée. Or cette hypothèse sur laquelle se base la constitution des provisions pour couverture des actifs classés est affectée par des difficultés significatives d'exécution de la garantie FNG.

Ainsi, nous avons mis l'accent dans notre audit sur la capacité de la Banque à satisfaire les exigences de dépôt de dossiers d'exécution de la garantie recevables par le Fonds National de Garantie, puisque cette capacité a un impact direct sur les engagements de la banque, sur le volume des provisions et sur le résultat de la période.

Les informations fournies par le management de la Banque au sujet de sa capacité à exécuter la garantie FNG, montre le caractère particulier de cette garantie et confirme les difficultés rencontrées quant à la satisfaction des exigences du Fonds National de Garantie pour accepter les dossiers présentés.

IV. OBSERVATIONS

IV-1. Garanties reçues du Fonds National de Garantie (FNG)

Nous attirons votre attention sur la note aux états financiers n° 2 « Respect des normes comptables tunisiennes, bases de mesure et principes comptables spécifiques » et plus précisément la sous note « 2.2.1.2. Règles d'évaluation des engagements et de détermination des provisions sur les engagements douteux » qui décrit :

- Les critères de classification des crédits de microprojets ;
- Les modalités de détermination des provisions individuelles ;
- Les modalités de détermination des provisions collectives ;
- Les modalités de détermination des provisions sur actifs ayant une ancienneté dans la classe 4 supérieure ou égale à 3 ans.

Notre opinion n'est pas modifiée à l'égard de ce point, mais nous attirons votre attention sur les éléments et points suivants.

IV.1-1. Garantie FNG couvrant 90% des créances impayées

Conformément à l'article 13 bis du décret n°99-2648 du 22 novembre 1999, fixant les conditions et les modalités d'intervention et de gestion du Fonds National de Garantie (FNG), le Fonds National de Garantie prend en charge 90% des montants irrécouvrables des crédits accordés par la Banque Tunisienne de Solidarité, et la banque prend en charge les 10% restants.

Se basant sur cette couverture, la Banque Tunisienne de Solidarité applique un abattement de 90% des provisions sur les créances impayées qui doivent être constatées conformément à la Circulaire BCT n°91-24.

A titre prudentiel, la BTS a provisionné au titre des exercices 2016 la totalité des créances impayées et dont les demandes d'indemnisation ont été refusées par le FNG pour plusieurs motifs et dont le montant s'élève à 168 110 dinars. En 2017, la BTS n'a pas constaté une provision à ce titre.

Les demandes déposées et qui sont encore en instance à la date du 31 décembre 2017 (128 dossiers) continuent à bénéficier de l'abattement de 90% susvisée.

Les dossiers en instance doivent être débloqués dans les meilleurs délais afin de leur appliquer le traitement comptable approprié.

Par ailleurs, la BTS gagne à mettre en place un programme chronologique devant être exécuté sur plusieurs années. Ce programme permettra de :

- Recouvrer les créances impayées auprès du FNG après accomplissement de toutes les procédures nécessaires vis-à-vis des débiteurs principaux ;
- Provisionner (même à titre prudentiel) la totalité des créances impayées et dont les demandes d'indemnisation seraient refusées par le FNG ;
- Provisionner les créances impayées inférieures au seuil du contentieux utile.

En outre, ce programme pluriannuel gagne à être exécutée année par année et ce, en commençant par les années les plus anciennes (Méthode FIFO : 1998, 1999, 2000, ...) jusqu'à apurement total des dossiers des crédits impayés.

IV-1-2. Créances impayées inférieures au seuil du contentieux utile

Jusqu'à la date de rédaction du présent rapport, la BTS n'a pas encore fixé le seuil minimum justifiant l'engagement des frais de poursuite et de recouvrement contentieux (arbitrage avantage / coût). Les créances impayées de très faible montant demeurent provisionnées à concurrence de 10% uniquement comme ci-dessus exposé.

A notre avis, il y a lieu de fixer dans les meilleurs délais le seuil du contentieux utile afin de provisionner les créances impayées dont le montant est inférieur à ce seuil.

IV-1-3. Garantie FNG couvrant 75% et 50% des frais engagés

Conformément à l'article 15 du décret n°99-2648 susvisée, le FNG intervient, lorsque le crédit devient irrécouvrable, pour prendre en charge 75% des frais de poursuite et de recouvrement contentieux des crédits accordés aux projets implantés dans les zones de développement régional et 50% des frais de poursuite et de recouvrement contentieux des crédits accordés aux projets implantés dans les autres zones.

Il y a lieu de noter à ce niveau que la BTS constate les frais de poursuite et de recouvrement contentieux dans les charges de l'exercice de leur engagement et constate les indemnités reçues du FNG au titre de ces frais au passif du bilan et non pas en tant que produit.

A titre d'information, la BTS a été remboursée au titre de ces frais à concurrence de 266.129 dinars se rapportant à 1.617 dossiers, et ce, durant la période 2002-2017.

IV-2. Créances sur l'État au titre des pertes de change

La rubrique « Autres actifs » comporte une créance sur l'État s'élevant au 31 décembre 2017 à 15 756 KDT (voir note aux états financiers n° 3.6) dont 6 087 KDT correspondant à la prise en charge par l'État des risques de change relatifs aux emprunts BID et FADES.

Notre opinion n'est pas modifiée à l'égard de ce point, mais nous attirons votre attention sur les éléments et points suivants :

- La BTS a déposé au début de 2017 une demande au Ministère des finances en vue de recouvrer les montants liquidés relatifs aux pertes de change. Elle a encaissé 6 901 KDT au titre de l'emprunt FADES.
- Toutefois, jusqu'à la date de rédaction du présent rapport, la BTS n'a pas encore reçu un encaissement ou une confirmation des autres montants liquidés au titre desdites pertes de change (6 087 KDT).

V. AUTRES POINTS

V-1. Garantie FNG couvrant les intérêts intercalaires

Le Fonds National de Garantie prend en charge les intérêts découlant des montants impayés en principal des crédits, et ce, durant la période allant du début de l'engagement par la banque des procédures judiciaires de recouvrement contentieux du crédit jusqu'à la prise en charge par le FNG de la part lui revenant du crédit irrécouvrable.

A ce niveau, il y a lieu de noter que la BTS a adressé le 2 janvier 2017 un courrier à la SOTUGAR (sous l'égide du Ministère des Finances) lui demandant de concrétiser l'application des dispositions susvisées relatives à la prise en charge par le FNG des intérêts intercalaires.

Jusqu'à la date de rédaction du présent rapport, la BTS n'a reçu aucune indemnisation au titre de ces intérêts.

V-2. Taux de la provision collective

Le calcul conformément à la note aux établissements de crédits n°2012-08 du 02 mars 2012 des taux de la provision collective à appliquer par groupe homogène de créance a abouti à des taux nettement supérieurs aux taux minimum fixés par cette note. La Banque a opté par conséquent à l'application des taux minimums. Cette option a eu pour effet de réduire le montant de la provision collective comptabilisée.

VI. RAPPORT DU CONSEIL D'ADMINISTRATION

La responsabilité du rapport du conseil d'administration incombe au conseil d'administration. Notre opinion sur les états financiers ne s'étend pas au rapport du conseil d'administration et nous n'exprimons aucune forme d'assurance que ce soit sur ce rapport.

En application des dispositions de l'article 266 du Code des Sociétés Commerciales, notre responsabilité consiste à vérifier l'exactitude des informations données sur les comptes de la Banque Tunisienne de Solidarité dans le rapport du conseil d'administration par référence aux données figurant dans les états financiers. Nos travaux consistent à lire le rapport du conseil d'administration et, ce faisant, à apprécier s'il existe une incohérence significative entre celui-ci et les états financiers ou la connaissance que nous avons acquise au cours de l'audit, ou encore si le rapport du conseil d'administration semble autrement comporter une anomalie significative. Si, à la lumière des travaux que nous avons effectués, nous concluons à la présence d'une anomalie significative dans le rapport du conseil d'administration, nous sommes tenus de signaler ce fait.

Nous n'avons rien à signaler à cet égard.

VII. RESPONSABILITÉ DU CONSEIL D'ADMINISTRATION ET DES RESPONSABLES DE LA GOUVERNANCE POUR LES ÉTATS FINANCIERS

Le Conseil d'administration de la Banque Tunisienne de Solidarité est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément au système comptable des entreprises, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité de la Banque Tunisienne de Solidarité à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité de l'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider la Banque Tunisienne de Solidarité ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe au Conseil d'Administration et aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de la Banque Tunisienne de Solidarité.

VIII. RESPONSABILITÉ DE L'AUDITEUR POUR L'AUDIT DES ÉTATS FINANCIERS

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit, réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influencer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Une description plus détaillée des responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers se trouve sur le site Web de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie, à www.oect.org.tn. Cette description fait partie du présent rapport de l'auditeur.

Rapport relatif aux obligations légales et réglementaires

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons également procédé aux vérifications spécifiques prévues par les normes publiées par l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie et par les textes réglementaires en vigueur en la matière.

I. EFFICACITÉ DU SYSTÈME DE CONTRÔLE INTERNE

En application des dispositions de l'article 266 du Code des Sociétés Commerciales, nous avons procédé aux vérifications périodiques portant sur l'efficacité du système de contrôle interne de la Banque Tunisienne de Solidarité. A ce sujet, nous rappelons que la responsabilité de la conception et de la mise en place d'un système de contrôle interne ainsi que la surveillance périodique de son efficacité et de son efficience incombe au Conseil d'Administration.

Sur la base de notre examen, nous n'avons pas identifié des déficiences importantes du contrôle interne. Un rapport traitant des faiblesses et des insuffisances identifiées au cours de notre audit a été remis à la Direction Générale de la Banque.

II. CONFORMITÉ DE LA TENUE DES COMPTES DES VALEURS MOBILIÈRES À LA RÉGLEMENTATION EN VIGUEUR

En application des dispositions de l'article 19 du décret n°2001-2728 du 20 novembre 2001, nous avons procédé aux vérifications portant sur la conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières émises par la Banque Tunisienne de Solidarité avec la réglementation en vigueur.

La responsabilité de veiller à la conformité aux prescriptions de la réglementation en vigueur incombe à la Direction et au Conseil d'Administration de la Banque.

Sur la base des diligences que nous avons estimées nécessaires de mettre en œuvre, nous n'avons pas détecté d'irrégularité liée à la conformité des comptes de la Banque Tunisienne de Solidarité avec la réglementation en vigueur.

Tunis, le 2 avril 2018

LES COMMISSAIRES AUX COMPTES

Pour le Groupement FINACO - ABC

Yahia ROUATBI



Pour IMAC - Audit & Conseil

Khaled THABET



2. التقرير الخاص



RAPPORT SPÉCIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES RELATIF À L'EXERCICE CLOS LE 31 DÉCEMBRE 2017

Mesdames et messieurs les actionnaires de la Banque Tunisienne de Solidarité (BTS)

En exécution de la mission de commissariat aux comptes relative à l'exercice clos le 31 décembre 2017, qui nous a été confiée par votre Assemblée Générale Ordinaire et en application des dispositions de l'article 62 de la loi n°2016-48 du 11 juillet 2016, relative aux banques et aux établissements financiers ainsi que des articles 200 et suivants du Code des Sociétés Commerciales, nous reportons ci-dessous sur les conventions et opérations visées par ces textes.

Notre responsabilité consiste à vérifier le respect des procédures légales d'autorisation et d'approbation de ces conventions ou opérations et de leur traduction correcte, in fine, dans les états financiers.

Il ne nous appartient pas de rechercher spécifiquement et de façon étendue l'existence éventuelle de telles conventions ou opérations mais de vous communiquer, sur la base des informations qui nous ont été données et celles obtenues au travers de nos procédures d'audit, leurs caractéristiques et modalités essentielles, sans avoir à nous prononcer sur leur utilité et leur bien fondé.

Il vous appartient d'apprécier l'intérêt qui s'attachait à la conclusion de ces conventions et la réalisation de ces opérations en vue de leur approbation.

I. OPÉRATIONS RÉALISÉES RELATIVES À DES CONVENTIONS NOUVELLES (AUTRES QUE LES RÉMUNÉRATIONS DES DIRIGEANTS)

Votre conseil d'administration ne nous a pas avisés de l'existence, au titre de l'exercice 2017, d'opérations relatives à des conventions nouvelles entrant dans le cadre des articles ci-dessus mentionnés. Nos travaux n'ont pas relevé l'existence de telles conventions.

II. OPÉRATIONS RÉALISÉES RELATIVES À DES CONVENTIONS ANTÉRIEURES (AUTRES QUE LES RÉMUNÉRATIONS DES DIRIGEANTS)

L'exécution des conventions conclues par la "BTS" pour la gestion de la ligne de financement des microcrédits et celles pour la gestion des ressources "FOPNAPRAM", "FOSDAP" et le Ministère de la formation professionnelle et de l'emploi se sont poursuivies.

Les principaux volumes réalisés au cours de l'exercice 2017 se détaillent comme suit:

⁽¹⁾ Fixant le régime de rémunération des chefs d'établissement et des entreprises publics et des sociétés à majorité publique.

Commissions perçues par la BTS au titre des débloqués et recouvrement relatifs à l'exercice 2017, relatives à :	Montants en KDT
Gestion de la ligne de financement microcrédits allouée par l'Etat	1 062
Gestion des ressources "FONAPRAM" allouées par l'Etat	387
Gestion des ressources "FOSDAP" allouées par l'Etat	4
Gestion des ressources de l'Office National de l'Artisanat, allouées par l'Etat	361
Gestion des ressources "FONDS INTILEK" allouées par l'Etat	195
Gestion des ressources "Programme BTP" allouées par l'Etat	63
Gestion des ressources "Ministère de la femme" allouées par l'Etat	119

A l'exception des conventions citées ci-dessus, votre Conseil d'Administration ne nous a avisés d'aucune convention, au titre de l'exercice 2017, rentrant dans le cadre des articles ci-dessus mentionnés.

III. OBLIGATIONS ET ENGAGEMENTS DE LA BTS ENVERS SES DIRIGEANTS

III-1. Rémunérations et avantages du Président Directeur Général

La rémunération du Président Directeur Général est fixée par l'arrêté du Ministre des finances du 24 mai 2017, applicable avec effet rétroactif à compter du 11 décembre 2015. Cette rémunération fixée selon la première modalité du décret gouvernemental n° 2015-2217 du 11 décembre 2015 ⁽¹⁾, se compose des éléments suivants :

Éléments de salaire	Montant (En TND)
Salaires, indemnités et primes	2 153
Indemnité de représentation	120
Indemnité complémentaire	933
Indemnité spécifique	2 485
Indemnité de fonction	300
Indemnité de présence	2
Indemnité eau et électricité	92
Prime de bilan	1 014
Prime de productivité	1 268
Prime 13 ^{ème} mois	507
Indemnité annuelle variable (25% du salaire annuel net)	1 365

Nette d'impôt sur le revenu et des cotisations sociales qui sont à la charge de la BTS.

Avantages en nature	Montant
* Voiture de fonction, acquise en 2015 pour 98 KDT	
L'amortissement de cette voiture au titre de l'exercice 2017 s'élève à :	19.600 dinars
* Bons d'essence (quota mensuel)	500 Litres
* Frais de communications (montant trimestriel)	120 dinars

III-2. Encours des crédits alloués au Président Directeur Général

L'encours des crédits accordés par la Banque Tunisienne de Solidarité à son Président Directeur Général s'élève au 31 décembre 2017 à 16 953 DT.

III-3. Rémunérations et avantages du Directeur Général Adjoint

La rémunération du Directeur Général Adjoint "Monsieur Khelifa SBOUI" nommé par décision du conseil d'administration lors de sa réunion du 14 Février 2014, est fixée par référence aux termes de la convention collective nationale du personnel des banques et des établissements financiers.

Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses indemnités et primes, d'un quota de 360 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction (acquise fin 2014 pour un montant de 68 223 DT et amortie au titre de l'exercice 2017 à concurrence de 13.645 DT) et du remboursement des frais téléphoniques (50 DT par trimestre) ;

III-4. Encours des crédits alloués au Directeur Général Adjoint

L'encours des crédits accordés par la banque à son Directeur Général Adjoint s'élève au 31 décembre 2017 à 233 299 DT.

III-5. Jetons de présence

L'assemblée générale ordinaire des actionnaires tenue le 30 juin 2017 a fixé le montant brut des jetons de présence revenant aux membres du Conseil d'administration à 5.000 dinars par administrateur.

III-6. Rémunération additionnelle des administrateurs indépendants

Le montant de la rémunération additionnelle à servir aux administrateurs indépendants pour leur qualité de président des comités émanant du Conseil d'administration a été fixé par décision de l'Assemblée Générale Ordinaire du 30 juin 2017 à un montant brut égal à 1.000 DT par réunion sans dépasser un plafond de 6.000 DT par exercice et par président.

III-7. Obligations et engagements de la BTS envers ses dirigeants

Les obligations et engagements de la Banque Tunisienne de Solidarité envers ses dirigeants, tels qu'ils ressortent des états financiers pour l'exercice clos le 31 Décembre 2017, se présentent comme suit (*en TND*) :

Nature des rémunérations	Président Directeur Général		Directeur Général Adjoint		Administrateurs	
	Charges de l'exercice	Passifs au 31/12/2017	Charges de l'exercice	Passifs au 31/12/2017	Charges 2017	Passifs au 31/12/2017
Avantages à court terme	165 400 ^(a)	-	105 798 ^(b)	-	56 250	124 000
Avantages postérieurs à l'emploi	-	-	2 987 ^(c)	13 992 ^(d)	-	-
Autres avantages à long terme	-	-	-	-	-	-
Indemnités de fin de contrat de travail	-	-	-	-	-	-
Paiements en actions	-	-	-	-	-	-
TOTAL	165 400	-	108 785	13 992	56 250	124 000

(a) Ce montant brut inclut les avantages en nature, les cotisations sociales (à la charge du PDG et à la charge de la BTS) ainsi que l'impôt sur le revenu. A ce montant brut (165.400 dinars) s'ajoute le rappel sur l'augmentation des rémunérations à compter du 11 décembre 2015 (voir ci-dessus), et ce, à concurrence de 65.166 dinars (montant brut).

- (b) Ce montant brut inclut les avantages en nature, les cotisations sociales (à la charge du DGA et à la charge de la BTS) ainsi que l'impôt sur le revenu.
- (c) Ce montant correspond à la variation de l'indemnité de départ à la retraite entre 2016 et 2017
- (d) Ce montant correspond à l'estimation de l'indemnité de départ à la retraite à la date du 31 décembre 2017.

Par ailleurs, et en dehors des conventions et opérations précitées, nos travaux d'audit n'ont pas révélé l'existence d'autres conventions ou opérations rentrant dans le cadre des dispositions de l'article 200 et suivants et 475 du Code des sociétés commerciales.

Tunis, le 2 avril 2018

LES COMMISSAIRES AUX COMPTES

Pour le Groupement FINACO - ABC

Yahia ROUATBI



Pour IMAC - Audit & Conseil

Khaled THABET



VII. تقرير هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2017

التقرير السنوي الثاني للرقابة الشرعية حول نشاط البنك التونسي للتضامن لسنة 2017 المتعلق ببرنامج التمويل الإسلامي YES-TU

تونس في 30 مارس 2018

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى السيد محمد كعنيش المحترم/ رئيس مجلس إدارة البنك التونسي للتضامن ورئيس
الجمعية العامة العادية للمساهمين،

السادة مساهمي البنك التونسي للتضامن / المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وفقا للقرار رقم 216D لسنة 2015 الصادر يوم 05 أوت 2015 بناء على مداوات اجتماع مجلسكم
الموقر المنعقد في دورته رقم 80 يوم 03 جويلية 2015 والقاضي بتركيز هيئة الرقابة الشرعية واعتماد
لائحتها التنظيمية وتسمية عضوها، نتولى بعون الله وتوفيقه تقديم التقرير السنوي حول نشاط البنك
التونسي للتضامن المتعلق بالمعاملات والمنتجات البنكية الإسلامية التي نفذها البنك خلال سنة 2017،
وذلك:

أولا: التذكير بالأعمال التي قامت بها الهيئة خلال سنة 2017، حيث عقدت عدة جلسات عمل مع
المشرفين على برنامج التمويل الإسلامي بالبنك وعلى التدقيق الشرعي الداخلي بمشاركة ممثل مكتب
الإحاطة الفنية.

ودونت أعمال هذه الاجتماعات في محاضر جلسات سجلت فيها أهم الأجوبة والقرارات الصادرة عن
هيئة الرقابة الشرعية، والتي تخص أساسا:

- معالجة حالات التمديد في فترة خيار الشرط برغبة الحريف والمزود،

- تعديل عقد المراجعة بكتب تصحيحي يحذف المزود الذي لم يتم التعامل معه، ومراجعة ثمن البيع وجدول السداد بعد التعديل،
 - تعديل قرار الهيئة رقم 11 والرجوع إلى مناقشة موضوع عقود التأمين التكافلي بعد إجراء دراسة حول عقود تأمين وسائل النقل الممولة من البنك سواء بصيغة المراجعة أو بالصيغة التقليدية وذلك بهدف التفاوض مع شركات التأمين التقليدي وشركات التأمين التكافلي لعقد اتفاقيات تراعي مصالح البنك الرئيسية،
 - الموافقة على التعديلات المقترح إدخالها على العقود والنماذج المكونة لملف التمويل بصيغة المراجعة بعد مناقشتها وتصحيحها.
- ثانياً : تولت الهيئة في نهاية 2017 دراسة منتج الإجارة المنتهية بالتملك ومراجعة الإجراءات والنماذج ومختلف العقود والمصادقة عليها ليقع اعتماد هذا المنتج جديد للبنك التونسي للتضامن.
- ثالثاً : بعد الاطلاع على الأرقام الخاصة، ونشاط وحدة التمويل الإسلامي المستخرجة من القوائم المالية الموقوفة في 31/12/2017، فإن البنك والقائمون عليه يتحملون مسؤولية الوثوق من صدق محتوياته. وفي رأينا :
- أ- أن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك سنة 2017 لتنفيذ برنامج التمويل الإسلامي YES-TU وبناء على تقرير المدقق الشرعي الداخلي قد تمت وفقاً لمبادئ وأحكام المالية الإسلامية.
- ب- أن ما توفر من موارد في نطاق برنامج دعم تشغيل الشباب بلغ 60 مليون دينار تطرح منها الاستعمالات والتمويلات القائمة، ودون الأخذ بعين الاعتبار لموافقات التمويل القابلة للتنفيذ خلال 2018، توفرت للبنك التونسي للتضامن فرصة للبحث عن أفضل الشروط لاستثمار فائض السيولة عبر أدوات الاستثمار في الصيرفة الإسلامية، وتقسيم الرصيد إلى حسابات مضاربة شرعية تحدد آجالها حسب مخطط التنفيذ الفعلي للتمويلات، خاصة بعد توفر التشريع المناسب للبنوك وللمؤسسات المالية الإسلامية وصدور القانون الجديد رقم 48 الصادر في 11 جويلية 2016.
- وتسجل هيئة الرقابة الشرعية أنها أوردت مثل هذه الملاحظة في تقريرها السنوي الأول الخاص بنشاط سنة 2016، ولم تتلق ما يفيد سعي البنك لتنفيذ مقترحاتها ولم يتبين لها ذلك بعد الاطلاع على القوائم المالية الموقوفة في 31 ديسمبر 2017 وعلى الإيضاحات المصاحبة لها.

ختاماً، تتقدم هيئة الرقابة الشرعية بأسمى عبارات الشكر والتقدير لإدارة البنك ولمنسوبيه على إيلائهم العناية الخاصة لهذا البرنامج المتميز بالإبداع ودعم المبادرة الخاصة لدعم برامج تشغيل الشباب، وعلى حسن إدارة انطلاق تفعيله على الميدان وتطويره والتعريف به في كامل ربوع الجمهورية التونسية، وعلى إثراء عرض منتجات المالية الإسلامية بمنتج الإجارة المنتهية بالتمليك وكذلك على التزامهم بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

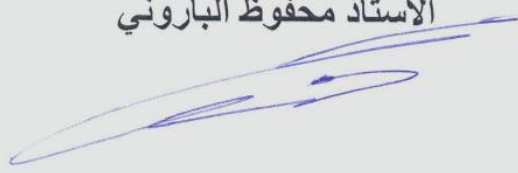
كما تهني الهيئة السادة المساهمين بالنتائج الطيبة للبنك وبامتثاله لكل معايير الحوكمة الشرعية والقانونية.

وفي ختام تقريرنا، نقدم لكم عظيم تقديرنا، وإلى العلي القدير خالص دعائنا بالتوفيق والسلامة والتقدم والنجاح.

هيئة الرقابة الشرعية

عضو الهيئة

الأستاذ محفوظ الباروني



رئيس الهيئة

الدكتور منير التليلي



VIII. قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2017

(30 أفريل 2018)

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتضامن المنعقدة بتاريخ 30 أفريل 2018، بعد إطلاعها على:

- تقرير مجلس الإدارة حول نشاط البنك لسنة 2017 وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2017،
 - تقرير نشاط هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2017،
 - تقرير مراقبي الحسابات (العام والخاص) المتعلقين بنفس السنة.
- تسجل إطلاعها على ما جاء في تقرير مراقبي الحسابات وتصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2017 كما وقع عرضهما عليها.
- تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2017 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 62 من القانون 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثالث:

إنّ الجلسة العامّة العادية تبرىّ إبراء تامًا وكاملا وبدون تحفّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامّهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنسبة للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2017.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الرابع:

بناء على اقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامّة العادية تخصيص نتيجة سنة 2017 على التّحو التّالي:

المبلغ بالدينار	
3 101 300,301 :	أرباح السنة المالية 2017
4 421 248,435 :	<u>النتائج المؤجلة في 2016-12-31</u>
7 522 548,736 :	مجموع الأرباح القابلة للتخصيص
-376 127,437 :	إحتياطات قانونية (5%)
-400 000,000	الصندوق الإجتماعي
6 746 421,299 :	النتائج المؤجلة في نهاية السنة المالية 2017
	تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الخامس:

عملا بالفصل التاسع عشر من القانون الأساسي للبنك، تقرر الجلسة العامة العادية تعيين السيدة منية البير حرم الهمامي عضوا بمجلس الإدارة خلفا للسيد التيجاني علجان. وذلك للمدة المتبقية من عضوية هذا الأخير والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستعقد في حسابات سنة 2018. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السادس:

تقرر الجلسة العامة العادية تسمية:

- السيد يوسف عيداني عضوا مستقلا بمجلس الإدارة.
 - وذلك بناء على إقتراح مجلس الإدارة وعلى نتائج طلب المشاركة عدد 5/2018 الذي قام به البنك لإختيار شخص طبيعي مستقل عضو بمجلس إدارة البنك لرئاسة لجنة المخاطر،
 - السيد الحبيب التومي عضوا ممثلا للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بمجلس الإدارة.
- وذلك لمدة ثلاثة سنوات (2018-2019-2020) والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستعقد في حسابات سنة 2020. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السابع:

بناء على إقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامة العادية تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم سنة 2017 كما يلي:

- مكافآت حضور بخمسة آلاف (5000) دينار خام لكل عضو مجلس الإدارة،
- مكافآت بألف (1000) دينار صافية عن كل إجتماع لكل رئيس لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز 6000 دينار صافية في السنة لكل رئيس لجنة،
- مكافآت بخمسمائة (500) دينار صافية عن كل إجتماع لكل عضو باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز 3000 دينار صافية في السنة لكل عضو.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثامن:

تنفيذا للفصل 79 من قانون المالية لسنة 2014 والإتفاقية المبرمة مع وزارة المالية بتاريخ 5 ماي 2017 والمتعلقة بتسديد أصل الديون الفلاحية التي تم التخلي عنها شريطة تدقيق ملفات المتعلق بها من قبل مراقبي الحسابات وتكليف مراقبي الحسابات للقيام بهذه المهمة.

تصادق الجلسة العامة العادية على أتعاب إضافية لفائدة مراقبي الحسابات مقابل مهمة تدقيق ملفات التخلي عن الديون الفلاحية بقيمة 15 ألف دينار لكل مكتب بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار التاسع والأخير:

إنّ الجلسة العامّة العادية تفوّض كلّ النّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللّازمة للممثل القانوني للبنك ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

البنك التونسي للتضامن

56 شارع محمد الخامس 1002 تونس
الهاتف: 71.844.040 - الفاكس: 71.845.537
البريد الإلكتروني: bts@bts.com.tn